العلاقة بين السلطة الوطنية الفلسطينية ممثلة برئيسها ياسر عرفات وحركة المقاومة الإسلامية "حماس" 1994-1996م

د. خالد محمد صافي*

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العلاقة بين السلطة الفلسطينية "ممثلة برئيسها ياسر عرفات" وحركة المقاومة الإسلامية "حماس". وقد حاولت السلطة الفلسطينية تثبيت أقدامها في قطاع غزة وأريحا في المرحلة الأولى ثم لاحقاً في باقي مدن الضفة الغربية. وفي الوقت التي سعت السلطة إلى تأكيد وحدانيتها وشرعيتها حاولت حركة حماس تأكيد وجودها ومعارضتها لاتفاقيات السلام والطعن في شرعية السلطة ووحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني. ولذلك تراوحت العلاقة بين السلطة وحركة حماس بين القطيعة التي أدت إلى التوتر والصدام أحياناً وبين الحوار الذي أفضى إلى الهدوء أحياناً أخرى. وقد استخدمت السلطة في سبيل ذلك وسائل عدة تراوحت بين سياسة الاحتواء والمواجهة.

وقد تم تحديد حدود الدراسة زمنياً ومكانياً حيث ستشمل الفترة بين إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في مايو 1994م وبين الانتخابات والرئاسية والتشريعية في يناير 1996م التي أكسبت الرئيس أبو عمار شرعية رئاسته للسلطة. أما مكانياً فستركز الدراسة على العلاقة بين السلطة وحركة حماس في قطاع غزة على اعتبار أن قطاع غزة قد شكل الميدان الرئيسي للتجاذب والصراع بين السلطة والحركة خلال هذه الفترة.

The relation between the Palestinian National Authority, represented by Yasser Arafat, and Hamas Movement (1994-1996)

ABSTRACT

This study aims to focus on the relation between the Palestinian National Authority, represented by Yasser Arafat, and Islamic Resistance Movement "Hamas". The Palestinian Authority tried to fix its authority in the Gaza Strip and Jericho in the first period, and later in the remaining Palestinian cities in West Bank. At the same time as the Palestinian Authority tried to affirm its exclusive legitimacy, Hamas also powerfully attempted to affirm its existence and opposition to the peace agreements, and contest the Palestinian Authority's claim to exclusive legitimacy and its representation of the Palestinian people. The relation between Hamas and the Authority thus ranged between the rupture which led to tension and occasional clashes and the dialogue which led to quiet in other times. The Palestinian Authority tried to achieve its aim by using many methods between confrontation and containment.

The study is limited in both time and space. It will cover the period between the establishing of the Palestinian Authority and presidential and legislative elections in January 1996. Locally it will focus on the main sites of both attraction and confrontation in the relations between the Palestinian Authority and the opposition faction in the Gaza Strip.

* قسم التاريخ – كلية الآداب – جامعة الأقصى – غزة – فلسطين.

العلاقة بين السلطة الوطنية الفلسطينية...

المقدمة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العلاقة بين السلطة الفلسطينية "ممثلة برئيسها ياسر عرفات" وحركة المقاومة الإسلامية "حماس". حيث شكلت العلاقة بين الطرفين نموذجاً حياً للعلاقة بين السلطة والمعارضة الفلسطينية. فقد قامت السلطة الوطنية الفلسطينية على أثر إعلان المبادئ الذي تم التوصل إليه في أوسلو والموقع في 1993/9/13م واتفاقيات القاهرة في 1994/5/4م. وعارضت حركة حماس إعلان المبادئ في أوسلو والاتفاقيات اللاحقة وشكلت ما يعرف باسم الفصائل الفلسطينية العشرة. وبالرغم من معارضة الحركة لاتفاقيات السلام وما ترتب عليها من إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية فإنها رفضت المعارضة العنيفة الدموية للاتفاقيات، ووجهت معارضتها عسكرياً نحو الاحتلال الإسرائيلي. ولكن ترتب على ذلك، المواجهة مع السلطة الفلسطينية التي حاولت تثبيت أقدامها في قطاع غزة وأريحا، وتأكيد وحدانيتها وشرعيتها. وسعت للالتزام بتعهداتها التي تفرضها الاتفاقيات الموقعة. ولذلك تراوحت العلاقة بين السلطة وحركة حماس بين القطيعة التي أدت إلى التوتر والصدام الجزئي أحياناً وبين الحوار الذي أفضى إلى الهدوء أحياناً أخرى. وقد استخدمت السلطة في سبيل ذلك وسائل عدة تراوحت بين سياسة الاحتواء والدعوة للمشاركة وبين المعالجة الأمنية والسعي لإضعاف حركة حماس وبث الشقاق فيها. ويعد الرئيس عرفات مسؤولاً مباشراً عن الأجهزة الأمنية وممارساتها تجاه حركة حماس باعتباره وزيراً للداخلية إضافة إلى المسؤولية العامة كرئيس للسلطة الوطنية الفلسطينية.

وقد تم تحديد حدود الدراسة زمنياً ومكانياً حيث ستشمل الفترة بين إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في مايو 1994م، وبين الانتخابات الرئاسية والتشريعية في يناير 1996م، التي أكسبت الرئيس أبو عمار شرعية رئاسته للسلطة. أما مكانياً فستركز الدراسة على العلاقة بين السلطة وحركة حماس في قطاع غزة على اعتبار أن قطاع غزة قد شكل الميدان الرئيسي للتجاذب والصراع بين السلطة والحركة خلال هذه الفترة قبل انتقال السلطة إلى باقي مدن الضفة الغربية. حيث رسمت الأحداث التي شهدتها فترة الدراسة حدود العلاقة بين الطرفين لاحقاً.

وستستخدم الدراسة المنهج التاريخي الوصفي والتحليلي، وكذلك منهجية التاريخ الشفوي في جمع الروايات المتعلقة بالأحداث التي شهدتها الساحة السياسة الفلسطينية خلال تلك الفترة. وستعتمد على الوثائق التاريخية من بيانات للسلطة وحركة حماس، وعلى إفادات (روايات شفهية) جمعها الباحث أثناء عمله باحثاً ميدانياً في حقوق الإنسان خلال فترة الدراسة، وكذلك تقارير منظمات حقوق الإنسان، وما تضمنته الصحف الفلسطينية من أخبار ومقابلات وغيرها. وكذلك استخدام المقالات والدراسات والأبحاث المتعلقة بموضوع الدراسة إضافة إلى المذكرات الشخصية مثل مذكرات عماد الفالوجي _أحد قيادي حماس في تلك الفترة_ "درب الأشواك" التي كانت خير عون لهذه الدراسة.

أولاً- العوامل التي حكمت العلاقة بين السلطة الوطنية الفلسطينية وحركة حماس

لقد شكل توقيع اتفاق أوسلو انطلاق مرحلة سياسية جديدة في حياة الشعب الفلسطيني، حيث تم للمرة الأولى منذ عام 1948م إقامة سلطة وطنية فلسطينية على جزء من التراب الفلسطيني. وبالرغم من أن السلطة قد قيدت بسقف اتفاقية أوسلو واتفاقيات القاهرة فإنها بلورت شكلاً كيانياً في حاجة إلى التطور. وقد استند الموقف بين السلطة الوطنية الفلسطينية وحركة حماس على مجموعة عوامل أهمها عاملان أساسيان ساهما في رسم طبيعة العلاقة وحدودها بين الطرفين. ويتمثل هذان العاملان في ما يلي:

أ- موقف حركة حماس من منظمة التحرير الفلسطينية.

حددت حركة حماس في المادة السابعة والعشرين من ميثاقها موقفها من منظمة التحرير الفلسطينية بأنها "من أقرب المقربين إلى حركة المقاومة الإسلامية، ففيها الأب أو الأخ أو القريب أو الصديق، وهل يجفو المسلم أباه أو أخاه أو قريبه أو صديقه؟ فوطننا واحد ومصابنا واحد ومصيرنا واحد وعدونا مشترك". (ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس، 1988م: 29-30) بهذه الكلمات عبرت الحركة عن موقفها وعلاقتها بالمنظمة، وحددت في الوقت نفسه عوامل الالتقاء مع المنظمة. ولكن الحركة حددت في الوقت نفسه عوامل الاختلاف والتناقض بين الطرفين عندما نصت نفس المادة "تبنت المنظمة فكرة الدولة العلمانية وهكذا نحسبها، والفكرة العلمانية مناقضة للفكرة الدينية مناقضة تامة، وعلى الأفكار تبنى المواقف والتصرفات وتتخذ القرارات". (ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس، 1988: 29-30) وهنا يكمن عامل التناقض بين الطرفين وهو البنية الأيدلوجية بين الطرفين التي تشكل الأرضية للبرنامج السياسي المتبع. وحددت حركة حماس عدم إمكانية الالتقاء الأيدلوجي بين الطرفين حيث إن الفكرة العلمانية مناقضة للفكرة الدينية. وأبرزت حركة حماس عدم استعدادها للتنازل عن الفكرة الدينية لصالح الفكرة العلمانية فنصت مادة الميثاق نفسها على " ومع تقديرنا لمنظمة التحرير الفلسطينية _وما يمكن أن تتطور إليه_ وعدم التقليل من دورها في الصراع العربي الإسرائيلي لا يمكننا أن نستبدل إسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية لتتبنى فكرة العلمانية، فإسلامية فلسطين جزء من ديننا ومن فرّط في دينه فقد خسر". (ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس، 1988: 29-30)

هذا التناقض الواضح في الأيدلوجية وفي البرنامج السياسي فرض نفسه على الممارسة والسلوك، فقد شهدت سنوات الانتفاضة الأولى(1987-1994م) صدامات بين الحين والآخر بين "القيادة الوطنية الموحدة" التي تمثل القيادة الميدانية لمنظمة التحرير الفلسطينية في الانتفاضة وبين حركة حماس التي خاضت الانتفاضة ضمن قيادة مستقلة وبيانات منفصلة. وشهدت الساحة

العلاقة بين السلطة الوطنية الفلسطينية...

الفلسطينية تنافساً شديداً بين الطرفين على النفوذ في الشارع الفلسطيني. وقد عجزت البيانات المشتركة ومواثيق الشرف عن صوغ اتفاق دائم، وكأن العلاقة بين الطرفين باتت تقوم على الاستبعاد لا على الاستيعاب، وأن الخلافات بينهما أصبحت تتخذ أكثر فأكثر مظهراً صدامياً لا حضارياً. (لمزيد من التفاصيل عن الصدامات ومحاولات التهدئة بين الطرفين انظر الحيدري: 1993) .

وقد ساهمت سياسة مقاومة الاحتلال إضافة إلى عدة عوامل محلية وإقليمية ودولية في حصول حركة حماس على شرعية وجودها، وشكلت منافساً قوياً للقوى الوطنية المنضوية تحت منظمة التحرير الفلسطينية. ولم تتوقف حدة التنافس السياسي بين القوى الوطنية وحركة حماس بالرغم من توفر قاسم مشترك ميداني بين الحركة والقوى الوطنية في أكثر من مجال منها مقاومة الاحتلال. حيث سعت حركة حماس جاهدة لزيادة قوتها السياسية من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من الفاعلية التأثيرية على القرار الفلسطيني، واحتلال موقع متميز داخل خريطة القوى السياسية الفلسطينية، وأرادت استثمار نجاحها في إحداث تحول في النظرة الجماهيرية إليها لكسب المزيد من المؤيدين، كي تتمكن من منافسة القوى الوطنية وإحداث التغيير اللازم بحسب نظرها في الطبيعة العلمانية لمنظمة التحرير. وبدأت حماس تقطف ثمار مواقفها الميدانية والسياسية تأييداً شعبياً متنامياً. وهذا بالطبع أثار حفيظة القوى الوطنية التي وجدت في حركة حماس منافساً غير مرغوب فيه ؛ لأنه يقتطع من قوتها ونفوذها. (الجرباوي، 1993)

وشكلت قضية احتواء حركة حماس تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية، ومستوى ونسبة تمثيلها في مؤسساتها مصدر قلق متزايد لدى أغلبية الأوساط الرسمية. وقد فشلت المحاولات التي بذلت بهذا الاتجاه، ومن بينها فشل دخول حركة حماس المجلس الوطني الفلسطيني سنة 1990م بعد رفض الشروط التي حددتها الحركة لدخول المجلس والتي قدمت إلى عبد الحميد السائح-رئيس المجلس الوطني الفلسطيني- في 1990/4/7م. حيث تضمنت الشروط بأن يتراوح تمثيل الحركة في المجلس بين 40% و50% من مجموع أعضائه. وأن تحصل على حقها المتناسب مع حجمها وثقلها في جميع مؤسسات المنظمة وأجهزتها. (المكتب الإعلامي: 122، 130) وقد رد كراس صدر عن منظمة التحرير الفلسطينية تحت عنوان "لكي لا تضيع الحقيقة، ردنا على الحماسيين بأن أي "افتعال لخصام مع منظمة التحرير الفلسطينية، هو افتعال لخصام مع الوطن فالمنظمة هي الدولة لا حزباً في الدولة... فالمنظمة هي الشرعية الوطنية والعربية والإقليمية والدولية... هي دولة الوطن وهي الوطن تمنح للفلسطيني، أي فلسطيني، حق الانتماء وحق الهوية الوطنية". (منظمة التحرير الفلسطينية، 1990: 8).

كما فشل الحوار الذي عقد في الخرطوم بين حركة فتح التي تقف على رأس منظمة التحرير الفلسطينية وبين حركة حماس في الفترة بين 2-1993/1/4 بدعوة من حسن الترابي رئيس المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي. حيث أبرز البيان الختامي الخلاف الحاد بين الطرفين خاصة قضية الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني وهو ما رفضته حركة حماس. إذ تضمن البيان المشترك موقف كل من الحركتين بخصوص ذلك. (لمزيد من التفاصيل انظر مجلة الدراسات الفلسطينية، 1993م)

ب- موقف حركة حماس من مفاوضات السلام

أعلنت حركة حماس في المواد (11 ،13، 15) من ميثاقها "أن لا حل للقضية الفلسطينية إلا بالجهاد ... ويوم يغتصب الأعداء بعض أرض المسلمين، فالجهاد فرض عين على كل مسلم، وفي مواجهة اغتصاب اليهود لفلسطين لا بد من رفع راية الجهاد... ولابد من ربط قضية فلسطين في أذهان الأجيال المسلمة على أنها قضية دينية، ويجب معالجتها على هذا الأساس ... و أن أرض فلسطين أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة لا يصح التفريط بها أو بجزء من منها أو التنازل عنها أو عن أي جزء منها. (ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس، 1988: 11-17) وانطلاقا من هذه المواقف، أعلنت حماس رفضها لحل الدولتين؛ لأنه يشكل اعترافاً بإسرائيل، وتنازلاً عن الحقوق الوطنية الفلسطينية، ورفضها لمشروع إعلان الدولة الفلسطينية الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في 15/تشرين ثاني 1988م. (فلسطين المسلمة، 1988: 17-19).

وقد انطلقت عملية السلام في المنطقة سنة 1991م مباشرة بعد حرب الخليج على إثر المبادرة التي أطلقها الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأول أو الأب) في 3/6/ 1991م في خطاب له أمام الكونجرس دعا فيه إلى عقد مؤتمر لأطراف النزاع لإيجاد تسوية للصراع الفلسطيني/ العربي- الإسرائيلي، وقد استجابت الأطراف جميعها وللمرة الأولى على هذه المبادرة، وشاركت في جلسات مؤتمر السلام الذي عقد في مدريد بأسبانيا في الفترة بين 30/10-1991/11/2م. وانبثق عن المؤتمر مساران للتفاوض أحدهما ثنائي مباشر بين إسرائيل وكل طرف عربي معني، والآخر متعدد الأطراف. وشاركت منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر ضمن وفد مشترك مع الأردن وذلك استجابة للشروط الإسرائيلية.(الحمد 1997: 484).

وقد رفضت حركة حماس مؤتمر مدريد والمفاوضات التي انبثقت عنه. وجاء موقفها استجابة لمبادئ عقائدية للحركة التي تضمنها ميثاقها حيث نصت المادة الحادية عشرة "تتعارض المبادرات وما يسمى بالحلول السلمية والمؤتمرات لحل القضية الفلسطينية مع عقيدة حركة المقاومة الإسلامية... لا نرى أن تلك المؤتمرات يمكن أن تحقق المطالب أو تعيد الحقوق، أو تنصف

العلاقة بين السلطة الوطنية الفلسطينية...

المظلوم... ولا حل للقضية إلا بالجهاد، أما المبادرات والطروحات والمؤتمرات الدولية، فمضيعة للوقت، وعبث من العبث، والشعب الفلسطيني أكرم من أن يعبث بمستقبله، وحقه ومصيره". (ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس، 1988: 11) .

وقد حاولت حركة حماس مواجهة مفاوضات السلام سياسياً من خلال حشد طاقة الفصائل الوطنية والإسلامية المعارضة له. فساهمت في تشكيل الفصائل العشرة في 9/29/ 1992م. ولكن هذه الفصائل لم تنجح في وقف العملية السلمية، وحاولت تطوير الصيغة التنظيمية لمواجهتها ، وبعد حوارات عدة تم الإعلان عن تحالف القوى الفلسطينية في 1994/1/16م.(صافي، 2005) ولكن لم يكتب لذلك النجاح حيث تقوقعت هذه التحالفات على المواقف السياسية بينما فرضت الاختلافات العقائدية نفسها في الكثير من المواقف. حيث اقتصرت المعارضة الوطنية للمؤتمر والمفاوضات على رفض الشروط_لا المبدأ ذاته_ التي تمت العملية التفاوضية وفقها وبموجبها. (الجرباوي: 1993) .

وعندما تم توقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في مراسم تمت في البيت الأبيض بتاريخ 1993/9/13م وضح الشيخ أحمد ياسين مآخذه على اتفاق أوسلو بالقول: إن "الاتفاقية تجاهلت القضايا الأساسية كقضية القدس والمستوطنات، وحق العودة، وعدم ترسيم الحدود ... لا شك أن شعبنا الفلسطيني اليوم في حالة من الانزعاج وعدم الرضا والحزن والألم للحال الذي وصلت له قضيتنا الفلسطينية من هوان وإذلال وتفريط على أيدي فئة من أهلنا الذين وقّعوا الاعتراف بدولة إسرائيل مسلّمين بذلك بكل ما اغتصبه من أرضنا وتراثنا ومقدساتنا وحضارتنا، وممن نعتبرهم في أحسن الأحوال أنهم اجتهدوا فأخطأوا ولا يلزمنا بهذا الخطأ الذي يترتب عليه مصائب وويلات" (صحيفة الوسط: عدد 92، 1993/11/11م).

وبالرغم من المعارضة التي أبدتها حماس للاتفاق والذي ينطلق وينسجم مع أيدلوجيتها الدينية و مواقفها السياسية، وإعلانها النية لإسقاطه وإفشاله، فإنها لم تطرح المعارضة العنيفة الدموية للاتفاق. فقد ذكر الشيخ أحمد ياسين "نحن رفضنا الاتفاقية وسنقاومها بالطرق الحضارية الممكنة، ولن نسمح أبداً بالصراع الدموي في صفوف الشعب الفلسطيني، فكفى شعبنا ما تحمله من مصائب وويلات".(صحيفة الوسط: عدد 92، 1993/11/11م) ولكن تلك التصريحات السياسة لم تمنع حدوث بعض الصدامات الميدانية بين أنصار حركة فتح التي قادت عملية السلام وبين عناصر حركة حماس مثل الصدامات التي حدثت بتاريخ 1993/9/13م_وهو يوم توقيع الاتفاق_ في أنحاء مختلفة من قطاع غزة، وأوقعت العديد من الجرحى في صفوف الجانبين. (كان الباحث شاهد عيان على هذه الصدامات في مخيم البريج).

وقد أصدرت حركة حماس بياناً تحت عنوان "نداء إلى أبناء وأنصار ومؤيدي الحركة الإسلامية الأماجد" تضمن توجيهات لهم على أثر توقيع إعلان المبادئ منها "الإعلان بشكل دائم ومتواصل عن رفضنا المطلق لمشروع الخيانة الانهزامي وهذا الرفض بطرق شتى (شعارات، البيانات، الخطب والكلمات، تصعيد المواجهات وتطويرها مع قوى الاحتلال، المسيرات الجماهيرية الحاشدة، استمرار العمليات الجهادية القسامية النوعية". (بيان صادر عن حركة المقاومة الإسلامية حماس وبدون تاريخ ووزع في أواخر سنة 1993م) كما أصدرت الحركة بتاريخ 1993/10/9م برنامجاً لإفشال اتفاق أوسلو تحت عنوان "برنامج مقترح للمواجهات الجماهيرية والسياسية في الداخل في مواجهة اتفاق غزة-أريحا" تضمن العديد من الفعاليات المختلفة. (انظر كامل البرنامج في النواتي، 2002: 243-247(ملحق) وقد استمرت العمليات العسكرية لحركة حماس خلال المرحلة بين توقيع اتفاق أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية. فقد شهد قطاع غزة خلال هذه الفترة ثلاث عمليات عسكرية قتل فيها ضابطان وثلاثة جنود إسرائيليين.(صحيفة القدس: 1995/4/11م) وكان من بينهم العقيد مئير مينتز منسق عمليات الوحدات الخاصة في قطاع غزة الذي قتل بعد إطلاق النار عليه في حي النصر بمدينة غزة بتاريخ 1993/12/24م. (صحيفة القدس: عدد 8727، 1993/12/25، ص1).

ثانياً- سياسة السلطة الوطنية الفلسطينية تجاه حركة حماس وردود فعل الأخيرة.

أدى قيام السلطة إلى تباين الآراء والمواقف تجاهها على اعتبار أنها إفراز لاتفاقيات سياسية وليس نتاج التحرير المباشر للأرض من الاحتلال. وشكل موقف الفصائل الفلسطينية الإسلامية والوطنية وعلى رأسها حركة حماس من الاتفاقيات الموقعة الأساس الذي انطلق منه تعاملها مع السلطة على أرض الواقع أي أن رفض اتفاقات أوسلو والقاهرة يعني رفض نتائجها، وبالتالي فرض هذا الموقف صيغة العلاقة بين السلطة وهذه الفصائل للمرحلة اللاحقة. حيث إن المرحلة الجديدة طرحت أمام الفصائل تحديات وإشكالات عديدة لا بد من مواجهتها. ولم تشهد الساحة السياسة الفلسطينية اتفاقاً بين منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس ينظم العلاقة بين الطرفين تمهيداً لتطبيق إعلان المبادئ في أوسلو واتفاقيات القاهرة. ولذلك فإن العلاقة بين الطرفين قد رُسمت وتطورت من خلال الاحتكاك الميداني المباشر بينهما. وخضعت العلاقة لعوامل الجذب والتنافر بين الطرفين، وصراع الإرادات الذي اندلع بينهما للسيطرة على النفوذ في الشارع الفلسطيني.

فعلى إثر قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بتسلم مهامها مع إعادة انتشار قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، وانسحاب آخر جندي إسرائيلي من مدينة غزة فجر يوم الأربعاء الموافق 1994/5/18م، أصدر اللواء نصر يوسف مدير الأمن العام بيان السلطة الفلسطينية الأول

إلى الشعب الفلسطيني والذي نص على " وننتهز هذه المناسبة لننقل إليكم تحيات وتهنئة قائد مسيرتنا الرئيس ياسر عرفات وتشوقه للقائكم القريب، وأمنيته بأن يعانقكم جميعاً، ويحقق معكم وبكم أهداف شعبنا في إقامة دولة فلسطين الديمقراطية التي يتمتع فيها جميع المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية، ومعتقداتهم بحقوق المواطنة المتساوية وواجباتها أمام القانون". (بيان صادر من قيادة الأمن العام الفلسطيني، 1994/5/18م) .

وفي المقابل أصدرت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" مباشرة بعد تولي السلطة الوطنية الفلسطينية السلطة، و قبل قدوم الرئيس عرفات لقطاع غزة بياناً بتاريخ 12/6/ 1994م أكدت فيه رفض المشاركة في السلطة التي نعتتها "بسلطة الحكم الذاتي" وقالت: " بعد أن تم توقيع اتفاق القاهرة الأخير بين إسرائيل وقيادة منظمة التحرير، وبعد أن بُدأ في تطبيق اتفاقية الحكم الذاتي في كل من قطاع غزة، ومدينة أريحا ... تجدد حركة المقاومة الإسلامية "حماس" رفضها المطلق لاتفاقية الحكم الذاتي، وكل ما يترتب عليها من مشاركة في سلطة الحكم الذاتي المرفوض، أو المشاركة في الانتخابات المخصصة لاختيار مجلس الحكم الذاتي لأنه يعد إقراراً واعترافاً باتفاقيات الحكم الذاتي التي نرفضها بشكل كلي لتنكرها لحقوق شعبنا، وتجاهلها لتطلعاته في إقامة دولته المستقلة على جميع ترابه الوطني وعاصمتها القدس". (بيان حركة المقاومة الإسلامية "حماس" بتاريخ 1994/6/12م) ويبرز هذا البيان بشكل جلي استراتيجية حركة حماس في رفض المشاركة في السلطة التي قامت على أساس اتفاقيات ترفضها الحركة. وبالتالي وضعت حركة حماس نفسها في مصاف المعارضة للسلطة الفلسطينية منذ نشأتها وحتى قبل قدوم ياسر عرفات باعتباره رئيساً لها.

وعندما قدم الرئيس عرفات إلى غزة بتاريخ 1994/7/1م بدأ خطابه الأول من شرفة مبنى المجلس التشريعي بالقول: "يا أهلي يا ربعي يا عشيرتي، يا أخي المناضل أحمد ياسين... في هذا اليوم نرسل التحية لكل معتقلينا، وأسرانا وعلى رأسهم شيخنا الجليل، الشيخ أحمد ياسين وأقول له: اطمئن يا أخي أحمد ياسين فلن يرتاح لنا جفن ولن يرتاح لنا ضمير إلا عندما نراك واقفاً معنا هنا". (صحيفة النهار المقدسية، ص 1، عدد 2639، 1994/7/2م) وقد طلب الرئيس عرفات من رابين وبتدخل أيضاً من الرئيس المصري حسني مبارك الإفراج عن الشيخ أحمد ياسين. (صحيفة النهار المقدسية: عدد 2648، 1974/7/11م، ص1) وكان عرفات يهدف من ذلك إلى خلق أجواء جديدة بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس. ويسعى إلى كسب تأييد الكثير من الذين يؤيدون أو يتعاطفون مع الشيخ ياسين ولكي يساهم ذلك في تقوية مركزه في الشارع الفلسطيني. ولكن الشيخ ياسين رفض التوقيع على وثيقة التعهد بنبذ العنف؛ مما دفع الحكومة الإسرائيلية إلى رفض الإفراج

عنه. وقال الشيخ ياسين: "سوف أخرج عندما يريد الله، لن أوقع، وإذا لم يأذن الله بخروجي فلن أخرج". (صحيفة النهار المقدسية: عدد 2658، 1994/7/21م، ص8).

وبالرغم من أن حركة المقاومة الإسلامية حماس قد اتخذت قراراً بأنه لا مانع من استقبال الإخوة العائدين، فإن هناك اثنين يجب ألا يتم مصافحتهم أو استقبالهم وهما: ياسر عرفات و أبو مازن "محمود عباس" على اعتبار أن الأول هو رئيس منظمة التحرير الفلسطينية التي وقعت الاتفاق والثاني هو الذي وقع بنفسه على هذا الاتفاق ومهندسه الأول. وكانت خشية الحركة أن يفسر مشاركتها في الاستقبال وكأنه تأييد لاتفاق أوسلو. وقد نفذ قادة حركة حماس القرار ولم يذهب أحد منهم لاستقبال الرئيس عرفات عند وصوله إلى غزة. (الفالوجي، 2002: 279-280)

وصف الفالوجي العلاقة بين الطرفين في بداية تشكيل السلطة بأنها " لم تكن عدائية ولم تكن ودية يغلب عليها العشوائية ... غير واضحة وغير دقيقة وغير معلومة". (الفالوجي، 2002: 293-294) فحماس تعتقد بان السلطة لن تصمد طويلاً لأن مقومات إخفاقها في داخلها، ويتجلى ذلك في صراع الأجهزة الأمنية وخلافاتها الداخلية وكذلك خلافات حركة فتح الداخلية. والسلطة كانت تشعر بأن حركة حماس تشكل خطراً عليها، وأنها تشكل فصيلاً معارضاً وله جماهيرية عالية في الشارع الفلسطيني بل هناك تخوف بأن حركة حماس تشكل البديل الشعبي والسياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية وبالتالي السلطة الفلسطينية. (الفالوجي، 2002: 293) .

وأكدت الحركة رفضها لإعلان المبادئ في أوسلو واتفاقيات القاهرة وما ترتب عليها من إقامة السلطة الفلسطينية من خلال القيام بعمليات عسكرية ضد إسرائيل سواء ضد جنوده ومستوطنيه في قطاع غزة أو من خلال الانطلاق بعمليات عسكرية في إسرائيل انطلاقاً من منطقة السلطة الفلسطينية في قطاع غزة وقد نص بيان للحركة بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية مباشرة "تؤكد حركة حماس على حقها المشروع في مواصلة جهادها ضد الاحتلال وبكل ما أوتيت من قوة حتى تتم إزالة كابوسه عن صدور شعبنا". (بيان حركة المقاومة الإسلامية حماس: 1994/6/12م) وأبرزت حركة حماس سياستها المستقلة الرافضة للانصياع للسلطة الوطنية الفلسطينية. وأصدرت بياناً أوضحت فيه "أن حركة حماس هي فصيل وطني فلسطيني إسلامي، انبثق من رحم المعاناة الفلسطينية، وتسعى إلى استرداد حقوق شعبنا المغتصبة، وليس لها مصلحة سوى ذلك، وتربطها بشعبها وأمتها رابطة العقيدة والوطن، ولكنها مستقلة الإرادة والقرار، ولا تخضع للابتزاز أو المساومة من أي جهة كانت، ومع استقلالها التام في اتخاذ سياستها التي تخدم مصلحة الشعب". (بيان صادر عن حركة المقاومة الإسلامية حماس: 1994/10/26م).

واشتملت السلطة على اتجاهين لكيفية التعامل مع حركة حماس تمثل الاتجاه الأول بسياسة الاحتواء في محاولة لإشراك حماس في السلطة وبالتالي انخراطها في عملية السلام. واندرج تحت

الاتجاه الثاني سياسة المواجهة بالزحف على مواقع المعارضة من أجل إضعافها وتهميش وجودها ودورها. وسار الاتجاهان بخط متوازٍ تباين في طوله وقصره وفق التطورات على الأرض بين الطرفين. وبين سياسة الاحتواء والمواجهة شهدت الساحة السياسية لقاءات و حوارات تباينت في أهدافها الآنية والمستقبلية.

أ- سياسة الاحتواء والمشاركة

عملت السلطة منذ نشأتها على احتواء المعارضة وعلى رأسها حركة حماس، وتليين مواقفها اتجاه المشاركة في السلطة وبالانتخابات المنوي إجراؤها، وكل ذلك من أجل انخراطها في عملية السلام وعدم وضع المعوقات أمامها. فقد دعا الرئيس عرفات منذ وصوله قطاع غزة الفصائل الفلسطينية المعارضة بما فيها حركة حماس إلى الانضمام إليه في تحمل مسؤولية الحكم الذاتي. حيث قال في اليوم الثاني لوصوله وأمام حشد في مخيم جباليا بتاريخ 1994/7/2م: " إن الحمل ثقيل وهذه السلطة الفلسطينية هي سلطة الفلسطينيين جميعاً". (صحيفة النهار المقدسية: عدد 2640، 1994/7/3م، ص7) وجاء رد حركة حماس سريعاً على دعوته حيث صرح إبراهيم اليازوري أحد قادة حماس "أنه إذا وجد عرفات الذي وقع على هذا الاتفاق أن العبء ثقيل عليه كما قال فليتجه إلى من أيدوا الاتفاق ليساعدوه فلن ندعمه". (صحيفة النهار المقدسية: عدد 2644، 1994/7/7م، ص5).

وقد حاول الرئيس بعد وصوله مباشرة أن يبرز نفسه كرئيس للشعب الفلسطيني بجميع فصائله، وأن السلطة تمثل الشعب الفلسطيني. فقد قال الرئيس عرفات في مقابلة أجريت معه من قبل صحيفة دير شبيغل الألمانية بعد وصوله إلى قطاع غزة: "أنا شخصياً لا أرغب برئاسة حزب أو مجموعة، وكل أملي أن يخولني الشعب لقب "رب العائلة الفلسطينية". (صحيفة النهار المقدسية: عدد 2654، 1994/7/17م، ص8) وقد صرح الرئيس عرفات لعماد الفالوجي أحد قادة حركة حماس بأنه "يتفهم معارضة حماس السياسية للاتفاق... وأنه إذا كانت حركة حماس لديها عشرة نقاط ضد أوسلو فإن لديه مائة اعتراض لأنه يعلم أكثر من حماس عن اتفاق أوسلو، ولكن الوضع الدولي والمتغيرات الإقليمية هي التي فرضت على المنطقة هذا الاتفاق".(الفالوجي، 2002: 318) وقد أكد الرئيس عرفات ذلك أيضاً في خطاب له بتاريخ 1995/4/16م بمناسبة تأبين خليل الوزير_أبو جهاد_ "إن لديه عدة اعتراضات عليه، لكننا وقعناه بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل ووقعه الراعيان الأمريكي والروسي لذلك فهو اتفاق دولي يتوجب على الطرفين أن يحترماه". (صحيفة القدس: عدد 9209، 1995/4/17م، ص1، ص19).

واستمراراً لسياسة الاحتواء طرح ياسر عرفات في بداية قدومه وقبل تشكيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية عرضاً على عماد الفالوجي أحد قيادي حركة حماس وطلب بنقله إلى قيادة حماس

يتضمن أن تفرق حركة حماس بين المعارضة السياسية والعمل الأمني وان تشترك حركة حماس في بناء الأجهزة الأمنية الفلسطينية من أجل الحفاظ على أمن فلسطين وأمن المؤسسات الفلسطينية. وأبدى استعداده بأن يعطي العدد الكافي لحركة حماس في كافة الأجهزة الأمنية الفلسطينية. ولكن الحركة رفضت ذلك رفضاً قاطعاً. حيث اعتبرت ذلك مساً بموقفها المعارض. (الفالوجي، 2002: 318-320) كما عرضت السلطة على حركة حماس أربعة مقاعد قيادية وعلى نحو يتساوى مع حركة فتح. غير أن حركة حماس رفضت ذلك. (الحروب، 1996: 122) وهدف ياسر عرفات من العرض إشراك حماس في السلطة الفلسطينية، وأن يبرز للعالم أن السلطة تمثل أبناء الشعب الفلسطيني في الداخل وأنهم ينخرطون معه في بناء السلطة بما فيهم حركة حماس.

ومع ذلك فقد ذكر أحمد بحر أحد قادة حركة حماس ورئيس الجمعية الإسلامية "إن الإسلاميين سيتعاونون مع السلطة الفلسطينية في المسائل المتعلقة بالشئون اليومية والتي تهم مصالح المواطنين، وليس بإفرازات اتفاقية أوسلو".(صحيفة النهار المقدسية: عدد 2645، 1994/7/8م) وضمن هذا السياق مثلاً حدثت مشاورات بين الفصائل الفلسطينية وبين السلطة الفلسطينية ممثلة بصائب عريقات_وزير الحكم المحلي من أجل مشاركة الفصائل في عضوية المجالس البلدية والقروية التي سيتم تعيينها تمهيداً لإجراء انتخابات لاحقة. ولكن قيام الرئيس عرفات بالإصرار على تعيين رؤساء بلدية غزة ونابلس بعد وصوله مباشرة إلى قطاع غزة دون مشورة الفصائل أدى إلى وقف الحوار واستنكاف الفصائل بما فيها حركة حماس عن المشاركة حيث اعتبرت ذلك التفافاً على الإجماع الوطني. (لمزيد من المعلومات انظر صحيفة النهار المقدسية، عدد 2651، 1994/7/14م؛ عدد 2653، 1994/7/16م؛ بيان الفصائل الوطنية والإسلامية الموجه لعون الشوا – رئيس المجلس البلدي المعين الصادر بتاريخ 1994/7/20م) ويبرز ذلك رغبة حركة حماس في المشاركة في المؤسسات الخدماتية التي لا تحمل من وجهة نظرها أبعاداً سياسية.

ولكن حركة حماس رفضت سياسة الاحتواء التي مارستها السلطة حيث نص بيان لحركة حماس بتاريخ 1995/2/24م على أنه "وبالرغم من فساد الاتفاق وما يحمله من مخاطر تهدد المجتمع الفلسطيني من داخله فإن حركة المقاومة الإسلامية حماس تعاملت مع الواقع الذي فُرض على الشعب بحكمةٍ ومرونة، ومدت يدها للحوار مع السلطة بعقل مفتوح من أجل الوصول إلى تفاهم مشترك قائم على الاحترام المتبادل ... ولكن يبدو أن هناك جهات في السلطة وربما تحت ضغوط خارجية لا يروقها، فأخذت توجه الحوار نحو الاحتواء أو المعالجة الأمنية، وهما خياران لا تقبل بهما حماس". (بيان حركة المقاومة الإسلامية حماس بتاريخ 1995/2/24م).

ب- سياسة المواجهة بين الطرفين

لقد سعت السلطة منذ قدومها على التأكيد على وحدانية سلطتها، والعمل على فرض القانون والنظام العام في الوقت الذي حاولت فيه حركة حماس الاستمرار في نشاطها دون أي اعتبارات للواقع الفلسطيني الجديد متجاهلة بذلك وجود سلطة فلسطينية على الأرض. ولذلك بدأ التوتر بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس منذ الأيام الأولى لنشوئها حيث قامت عناصر من حركة حماس بخطف وقتل اثنين من حي الزيتون بغزة بتهمة التعاون مع الاحتلال. فاعتبر ذلك تحدياً سافراً للسلطة تهدف فيه حركة حماس فيه إلى التطاول على السلطة والاستمرار بأخذ القانون بيدها. ومظهراً من مظاهر ازدواجية السلطة. فأصدر اللواء نصر يوسف بياناً بتاريخ 28/5/ 1994م اشتمل على "لقد قامت بعض العصابات داخل حركة حماس بسلسلة من أعمال الخطف والقتل ... ونحن إيماناً منا بحق شعبنا في ممارسة سلطته الوطنية على ترابه الوطني... فإننا نحذر وبحزم لا يعرف للتردد طريقاً كل الذين يعتقدون أن بإمكانهم الاستمرار في التطاول على شعبنا وسلبه حقوقه في الأمن والعدل والسلام. وبذلك يتطاولون على حقنا كسلطة وطنية لها أجهزة أمنها وقواها القادرة على فرض الأمن في ربوع الوطن لمواطنينا ومؤسساتنا". (بيان صادر عن مدير الأمن العام الفلسطيني اللواء نصر يوسف بتاريخ 1994/5/28م) .

وقد أبرز هذا البيان تصميم السلطة على فرض سلطتها وفرض هيبتها ووحدانية تمثيلها للشعب. فقد نسب للواء نصر يوسف تصريحه "بأنه لن يسمح لأحد أن يأخذ القانون بيده وسوف يعاقب الذين قاموا بقتل هذين العميلين وإن أدى ذلك إلى خسارة مائة من جنده في سبيل الوصول إلى القتلة". (الفالوجي، 2002: 302) ويظهر حادث القتل والخطف استمرار حركة حماس بالتصرف وكأنه لا يوجد سلطة فلسطينية. ولكن يبدو أن تحذير اللواء نصر يوسف قد لقي تجاوباً من حركة حماس حيث صرح مصدر مسؤول في حركة حماس أن الحركة قد أوقفت في الوقت الراهن ملاحقة العملاء وقتلهم وذلك لإتاحة الفرصة للشرطة الفلسطينية لأخذ دورها في هذا المجال. (تصريح صحفي على شكل بيان وزع من قبل حركة المقاومة الإسلامية حماس صباح 1994/5/29م) .

وقد نص اتفاق إعلان المبادئ في أوسلو في مادته الثامنة "من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة سينشئ المجلس (مجلس الحكم الذاتي) قوة شرطة قوية". (منظمة التحرير الفلسطينية،(بدون تاريخ نشر): 16) وسعت السلطة إلى مضاعفة أعداد أفراد أجهزتها الأمنية بشكل يخالف حتى الاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية المعقودة. وبدأت السلطة بتقوية صفوفها من أجل تدريب عناصرها وتأسيس نواة صلبة داخلية بالأجهزة الأمنية الفلسطينية التي بلغ عددها تسعة وشملت جهاز الشرطة والمخابرات والاستخبارات العسكرية

والأمن الوقائي وقوة 17وقوات البحرية وأمن الرئاسة والأمن الوطني والدفاع المدني. (الفالوجي، 2002: 318) وتسابقت أجهزة الأمن الفلسطينية في تقوية نفسها وشهدت تداخلاً في صلاحيتها، وأخذت الأجهزة الأمنية تبني سجوناً وأماكن تحقيق وزنازين. وبالإضافة إلى الدورات الأمنية التي عقدت بكثافة في الداخل ، أرسلت الأجهزة عناصر وكوادر لها إلى الخارج لدول عربية وأجنبية لتلقي دورات أمنية سواء في مجال الاعتقال أو التحقيق أو مقاومة الشغب. وكان واضحاً أن هذا الإعداد موجه للمعارضة الفلسطينية وعلى رأسها حركتي حماس والجهاد الإسلامي. (الفالوجي، 2002: 322-323؛ كذلك انظر بوكاي، 2000: 144، 145) .

وشكلت هذه الأجهزة أداة لخدمة السلطة الفلسطينية والحفاظ عليها والدفاع عن التزاماتها. وقد قال الرئيس عرفات لرابين _ رئيس الوزراء الإسرائيلي_: "لقد تعهدت لكم من قبل بأننا سننجح بالسيطرة على الوضع، ولا تنسى أن لدينا جيشاً من رجال الشرطة المدربين جيداً، وهذا الجيش سيحافظ على الأمن والنظام".(سليمان، 1995: 55 ،56) وقد شكلت الضغوط الإسرائيلية والأمريكية على السلطة الفلسطينية عاملاً هاماً من عوامل توتر العلاقة بين السلطة وحركة حماس ودفع الطرفين إلى حافة المواجهة. (لمزيد من التفاصيل حول الضغوط الإسرائيلية والأمريكية انظر سلمان 1995م: 148-152).

وقد قبلت السلطة الفلسطينية بالمعارضة السياسية لاتفاقيات السلام الموقعة ولكنها أبدت عدم تهاونها مع أي معارضة عنيفة لعملية السلام أو لسلطتها. حيث قال الرئيس عرفات: "إننا نقبل كل كلمة نقد تقال لنا وأي طفل وأية زهرة من زهرات شعبنا الفلسطيني له الحق أن ينتقدني، وينتقد القيادة الفلسطينية ولكن الديمقراطية شئ والفوضى شئ آخر". (صحيفة القدس، عدد 9209، 1995/4/17م، ص1، 19).

ولذلك طالبت السلطة الفلسطينية من حماس بوقف العمل العسكري في قطاع غزة أو الانطلاق منه لتنفيذ عمليات عسكرية في إسرائيل وتم رفض كلا الأمرين من قبل حماس. وقد ردت حركة حماس على اتهامات السلطة بأن عملياتها العسكرية تسبب الإحراج للسلطة بالقول: " من حقنا أن نتساءل هل كانت عمليات حماس أمراً طارئاً ارتبط بقدوم السلطة؟ أم أنه خط ثابت وواضح استمر رغم وجود السلطة، وسيستمر طالما بقي للاحتلال وجود على أي بقعة من ثرى فلسطين الطاهرة". (بيان صادر عن حركة المقاومة الإسلامية حماس بتاريخ 1994/10/11م) وقد قامت حركة حماس بعمليات عسكرية في قطاع غزة. فقد ذكرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية بتاريخ 1995/4/10م أنه قتل 26 جندياً إسرائيلياً في قطاع غزة منذ التوقيع على اتفاق أوسلو، منهم 21 منذ تسلم السلطة الفلسطينية مهامها في القطاع.(صحيفة القدس: عدد 9203، 1995/4/11م، ص6) كما انطلقت الحركة من قطاع غزة لتنفيذ عمليات داخل الخط الأخضر مثل العملية التي قامت بها الحركة في

مدينة القدس بتاريخ 1994/12/25م والتي انطلق منفذها أيمن راضي (من سكان مدينة خانيونس) من قطاع غزة. حيث أسفرت العملية عن تفجير حافلة إسرائيلية ومقتل وإصابة العديد من الجنود الإسرائيليين. (صحيفة الوطن: عدد 4، 1994/12/29م، ص1، ص15؛ بيان صادر عن كتائب عز الدين القسام- الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية حماس، 1994/12/25م).

ولذلك قال الرئيس عرفات: "إن البعض من أبناء هذا الشعب يعطي للإسرائيليين الحجة لتعطيل الاتفاق لكنني أقول: باسم الشعب الفلسطيني، باسم منظمة التحرير الفلسطينية، باسم السلطة الوطنية الفلسطينية على أول أرض محررة سنحافظ على هذا الوليد الفلسطيني الذي يمثل الطريق إلى الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، شاء من شاء وأبى من أبى". (صحيفة القدس: عدد 9209، 1995/4/17م، ص1، 19).

وأدى استمرار حركة حماس في عملياتها العسكرية من ناحية وحرص السلطة الفلسطينية على التطبيق الدقيق للجانب الأمني من اتفاق أوسلو من أجل إثبات وجودها وتأكيد سلطتها و صدق توجهها السلمي والتزامها من أجل السير قدماً إلى المراحل اللاحقة إلى توتر العلاقة بين الطرفين ووصولها إلى مرحلة الصدام الجزئي الذي ينذر بإمكانية الانتقال إلى الحرب الأهلية. حيث كان الرئيس عرفات يدرك أن هذه مرحلة هي مرحلة انتقالية تتطلب تنفيذ الالتزامات التي نصت عليها الاتفاقيات حتى لا تتخذ إسرائيل ذلك ذريعة لوقف العملية التفاوضية، والتلكؤ في إعادة الانتشار في الضفة الغربية (وهو ما حدث بالفعل). وضمن سياسة المواجهة اتخذت السلطة الوطنية الفلسطينية عدة إجراءات تجاه حركة حماس تمثلت في ما يلي:

1- الإجراءات التي استخدمتها السلطة في سياسة المواجهة

أ- **الاعتقالات** :

يعتبر الرئيس عرفات مسؤولاً مباشراً عن الأجهزة الأمنية وممارساتها تجاه حركة حماس باعتباره وزيراً للداخلية إضافة إلى المسؤولية العامة كرئيس للسلطة الوطنية الفلسطينية. وكان يترأس اجتماعاً أمنياً وعسكرياً بشكل شبه يومي وفي ساعات المساء لقادة الأجهزة الأمنية. ويتابع بشكل مفصل حيثيات الأحداث اليومية على الساحة الفلسطينية. (الفالوجي، 2002: ص 364) ولذلك فإن حملات الاعتقال التي نفذتها الأجهزة الأمنية قد تمت بقرار أو بعلم الرئيس عرفات. وقد جاءت الاعتقالات التي نفذت ضد حركة حماس غالباً على شكل حملات واتخذت بعداً جماعياً. وجاءت في أغلب الأحيان في أعقاب عمليات عسكرية من قبل حركة حماس ضد الكيان الصهيوني سواء ضد قواته في قطاع غزة أو الضفة الغربية، أو مستوطنيه، أو عمليات استشهادية داخله وضد مواطنيه. إذ كانت السلطة تعتبر هذه العمليات تحدياً من جانب حماس للسلطة أكثر منها عمليات موجهة لإسرائيل. وكانت هذه الحملات تتم من قبل الأجهزة الأمنية المختلفة، وفي آن واحد ودون

أوامر اعتقال موقعة من قبل النائب العام بل بقرارات سياسية وأمنية من قبل الرئيس عرفات والمجلس العسكري الأعلى الذي يضم قادة الأجهزة الأمنية الفلسطينية. وكانت هذه الاعتقالات تتم في الغالب دون توجيه لائحة اتهام محددة حيث يمكث المعتقلون لفترة ثم يتم الإفراج عن معظمهم تدريجياً. ولذلك فإن هذه الاعتقالات كانت بالدرجة الأولى اعتقالات سياسية موجهة إلى المعارضة وعلى رأسها حركة حماس. ولكن ذلك لم يمنع وجود اعتقالات فردية بحق عناصر من الحركة.

وقد شهد شهر أغسطس أول حملات الاعتقال بحق عناصر حركة حماس. فبتاريخ 1994/8/15م استدعت الأجهزة الأمنية عدداً من القيادات مثل: محمود الزهار، وإسماعيل هنية وتم استجوابهم لعدة ساعات قبل الإفراج عنهم. كما تم اعتقال نحو خمسة وثلاثين عنصراً أخراً. (صحيفة القدس: عدد 8967، 1994/8/16م، ص 1، 22) وقد تم الإفراج عن عدد منهم في بداية سبتمبر. وقد جاءت حملة الاعتقالات على إثر قيام مسلحين من حركة حماس بعملية إطلاق نار مزدوجة قرب معبر احتلالي شرقي خانيونس (يدعى حسب التسمية الإسرائيلية معبر كيسوفيم) بتاريخ 1995/8/14م، وأسفر الحادث عن مقتل إسرائيلي وإصابة ستة آخرين بجروح. (صحيفة القدس: عدد 8967، 1994/8/15م) وقد أصدرت حركة حماس بياناً عبرت فيه عن استنكارها الشديد لما قامت به السلطة من اعتقالات " ننظر بقلق بالغ إلى ممارسات سلطة عرفات "القمعية" وحملة الاعتقالات الهمجية للشخصيات الإسلامية في قطاع غزة ... وندعو عرفات وسلطته للتوقف فوراً عن هذه الحملة... وأن اعتقال عرفات لأبنائنا ورموزنا لن يثنينا عن مواصلة جهادنا ضد الاحتلال". (صحيفة القدس: عدد 8967، 1994/8/16م، ص22) وقد شكلت هذه الحملة بلا شك مقدمة مبكرة لعلاقة قابلة للتوتر والتصعيد ومرشحة في المستقبل للانفجار والتصادم. (مصطفى، 1994).

وفي بداية الاعتقالات التي نفذتها السلطة حاولت عدم إثارة الشارع الفلسطيني، وادعت أن ذلك لا يخرج عن كونه استضافة للشخص المعني ليتم سؤاله بعض الأسئلة ثم بدأت تستخدم مصطلح الحماية إي أن هذا الشخص مطلوب من قبل إسرائيل أو مهدد من قبل عملائها وهي تعتقله من أجل حمايته. (الفالوجي، 2002: 321؛ مؤسسة الحق: إفادات رقم 4292، 4293، 4297،4298).

وقد قاومت عناصر حماس لاسيما عناصر جهازها العسكري محاولات الاعتقال التي قامت بها السلطة. فمثلاً حدث اشتباك مسلح في مدينة رفح بين قوة من الأمن الوقائي بقيادة أحمد لافي ومجموعة من مطاردي كتائب الشهيد عز الدين القسام_ الجناح العسكري لحركة حماس_ بتاريخ 1994/9/17م وذلك عندما حاول أفراد الأمن الوقائي إيقاف السيارة التي يستقلانها واعتقالهما. وقد رفض المطاردان محمد أبو شمالة ورائد العطار تنفيذ أمر الاعتقال، وحدثت مشادة بينهم تطورت

إلى إطلاق نار مما أدى إلى إصابة المطاردين ومقتل أحد السكان (المقدم يسري الهمص) الذي حاول التدخل لفض المشادة بينهم. وقد أعقب الحادث حرب بيانات بين السلطة وحركة حماس حول تحميل كل طرف المسؤولية للطرف الآخر. فقد نص بيان صدر عن نصر يوسف_المدير العام للأمن العام والشرطة_ بتاريخ 1994/10/19م " إن هذا الحادث الإجرامي إنما هو مؤشر بالغ الخطورة على ما وصلت إليه هذه الطغمة الخارجة عن القانون والتي تتصور واهمة أن في إمكانها الوقوف في وجه السلطة الوطنية الفلسطينية وتعريض حياة رجال الشرطة والأمن للخطر، وانتهاك أمن المجتمع والقانون... بعض الحاقدين من أعداء الشعب يصرون على وضع العراقيل وتفجير الألغام في وجه سلطتنا الوطنية بهدف إعاقتها وشل قدرتها على التقدم لاستكمال واسترداد الأرض وبناء الوطن". (بيان صادر عن المدير العام للأمن والشرطة بتاريخ 1994/8/19م).

وقد حذرت حركة حماس في بيانها الصادر بتاريخ 1994/9/19م ورداً على الحادث من التعرض لعناصر كتائب عز الدين القسام. (بيان صادر عن كتائب عز الدين القسام _الجناح العسكري لحركة حماس بتاريخ 1994/9/19م؛ انظر البيانات التي أصدرتها حركة حماس وجناحها العسكري حول الموضوع بتاريخ 1994/9/18م، 1994/9/25م، 1994/9/30م) و تم لاحقاً تطويق الحادث وإعادة الهدوء بين السلطة وحماس على إثر اجتماع تم بين مسؤولين في حركة حماس والرئيس عرفات بناءً على طلب الأخير. (صحيفة النهار المقدسية: عدد 2683، 1994/9/22م، ص1،7) وتم الإفراج عن معتقلي حركة حماس الذين اعتقلوا أثناء الحادث أو عقبه. (صحيفة القدس: عدد9005، 1994/9/23م، ص4).

ولكن بالرغم من بعض حوادث الاصطدام بين أفراد الأجهزة الأمنية الفلسطينية وعناصر كتائب عز الدين القسام فإن السلطة قد حاولت تحاشي القيام بحملات اعتقال منظمة ومستمرة لعناصر كتائب عز الدين القسام، بل عملت على تحاشي الاصطدام بهم، وفي المقابل قام عناصر القسام بتحاشي الاصطدام بالسلطة، وابتعدوا عن الأضواء وتحاشوا حمل أسلحتهم في الشوارع. (الفالوجي، 2002: 312) حيث أكدت حركة حماس بتاريخ 1994/9/26م أنها أصدرت أوامر صارمة لأعضاء جناحها العسكري_كتائب عز الدين القسام- بتجنب الاصطدام مع الشرطة الفلسطينية، وألا يكونوا البادئين بإطلاق النار". (صحيفة القدس:عدد 9009، 1994/9/27م، ص1).

ولكن سياسة الاعتقالات الجماعية ضد عناصر الحركة وقيادتها استمرت، فقد قامت مختلف أجهزة السلطة بما فيها جهاز الشرطة بتاريخ 1994/10/12م وعلى مدار ثلاثة أيام بحملة اعتقالات واسعة في جميع أنحاء قطاع غزة شملت نحو ثلاثمائة من عناصر الحركة على إثر عملية اختطاف الجندي الإسرائيلي ناخشون فاكسمان من قبل مجموعة من كتائب عز الدين القسام بتاريخ 1994/10/9م مطالبة بالإفراج عن الشيخ أحمد ياسين ومعتقلين آخرين. (بيان كتائب عز

الدين القسام بتاريخ 1994/10/12م) وقد أفرج عن نحو أربعين منهم بتاريخ 1994/10/16م فيما بقي الآخرون محتجزين لمدد مختلفة. (توجد قائمة بأسماء مائة وأربعين من المعتقلين في أرشيف الباحث إلخاص).

وقد ردت حركة حماس إعلامياً على حملة الاعتقالات بإصدار بيان شديد اللهجة بتاريخ 1994/10/15م ورد فيه "أن على السلطة الفلسطينية التي قامت باعتقال المئات من عناصر حركة حماس ومؤيديها أن تفرج عنهم فوراً، وفي حال استمرار هذه الاعتقالات سترد كتائب القسام بحرق قطاع غزة فوق رؤوس الصهاينة وأذنابهم وليكن ما يكون... وحماس لن تسمح لأي جهة بمس أبنائها مهما كلف الثمن". (بيان كتائب عز الدين القسام بتاريخ 1994/10/15م) وقد استندت حركة حماس في ردها العملي على إجراءات السلطة على قوتها الجماهيرية وذلك من خلال تنظيم سلسلة تظاهرات جماهيرية حاشدة على مدار أيام، وفي أماكن متعددة من قطاع غزة طالبت فيها بالإفراج عن معتقليها.(تقرير رفعه الباحث لمؤسسة الحق لحقوق الإنسان بتاريخ 1994/10/17م ويتوفر لدى الباحث نسخة منه في أرشيفه الخاص مع قائمة أولية بعدد المعتقلين)

كما قامت السلطة بحملة اعتقالات على إثر الصدام الذي وقع بين السلطة وحركة حماس بتاريخ 1994/11/18م. ولكن مجلس الوزراء الفلسطيني بقيادة الرئيس عرفات وفي سبيل تهدئة الأجواء اتخذ قراراً بتاريخ 1994/11/19م بالإفراج عن المعتقلين الذي تم إلقاء القبض عليهم ممن لم يثبت عليهم الاعتداء على الممتلكات العامة. (وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا": 1994/11/19م).

ومع استمرار سياسة الاعتقالات بحق عناصر حماس بلغ الأمر بالحركة إلى التهديد بالاغتيال لمن يقف وراء الاعتقالات حيث أصدرت بياناً تهديدياً ضد موسى عرفات _مسؤول جهاز الاستخبارات العسكرية في السلطة الفلسطينية_ بتاريخ 1995/2/17م " لتعلم يا موسى عرفات أنت ومن يقف خلفك أننا في كتائب عز الدين القسام لن نقف مكتوفي الأيدي هذه المرة، وأن اعتقالاتك الهمجية لأي مجاهد من الكتائب سيكون ثمنه غال جداً ... نقولها لك وبصوت واضح إن رصاص القسام لا يهادن، وأبطال القسام لم يعرفوا الجبن يوماً". (بيان كتائب الشهيد عز الدين القسام بتاريخ 1995/2/17م) .

كما شنت السلطة الفلسطينية حملة اعتقالات ضد نحو ثلاثمائة وخمسين من عناصر حركة المقاومة الإسلامية حماس في 9-1995/4/10م. (بيان صادر عن المكتب الإعلامي لحركة المقاومة الإسلامية حماس بتاريخ 1995/4/11م).

وقد شهد قطاع غزة في 1995/6/26م حملة اعتقالات جديدة في صفوف حركة حماس على خلفية اتهام السلطة للحركة بأنها تقف وراء الهجوم الذي استهدف دورية عسكرية قرب مغتصبة غوش قطيف في جنوب قطاع غزة بتاريخ 1995/6/25م. (صحيفة القدس: عدد 9276،

1995/6/26م، ص1، 18) وشملت الحملة أبرز قيادات الحركة مثل: محمود الزهار، وأحمد بحر، وسلامة الصفدي، إبراهيم اليازوري، محمد شمعة. (صحيفة الوطن: عدد 24، 1995/6/29م، ص15) وشكل اعتقال قادة حركة حماس ذروة التوتر بين السلطة وحركة حماس ولذلك جاء بيانها الصادر بتاريخ 1995/7/1م مهدداً حيث برز ذلك من عنوانه "لقد بلغ السيل الزبى، على سلطة القمع الذاتي أن توقف ممارساتها البشعة فوراً". (بيان صادر عن حركة المقاومة الإسلامية "حماس" بتاريخ 1995/7/1م) بل بلغ التهديد ذروته عندما توعد البيان المذكور السلطة بهبة غضب جماهيرية ضد السلطة " إن حركة حماس تطالب السلطة بالإفراج فوراً عن الشيوخ، وإلا فإنها ستجد نفسها وجهاً لوجه مع غضبة الجماهير العارمة، والتي لن تتردد في اقتحام سجون السلطة وتحرير المعتقلين بالقوة ما لم تثب السلطة إلى رشدها قبل فوات الأوان". (بيان صادر عن حركة المقاومة الإسلامية "حماس" بتاريخ 1995/7/1م) وقد تم الإفراج عن كل من الزهار و بحر في أكتوبر 1995م بعد اعتقال دام نحو أربعة شهور بعد أن بذلت جهود من شخصيات داخل الخط الأخضر. (صحيفة الوطن: عدد 1995/10/19م، ص16).

وقد اتهمت حركة حماس السلطة بأنها تقوم بحملات الاعتقال من أجل إرضاء إسرائيل ونص بيانها "فكيف تقوم السلطة باعتقال هؤلاء الأخوة (المعتقلين السياسيين) من أجل إرضاء إسرائيل في الوقت الذي تعلن فيه إسرائيل إنها لن تنسحب من الضفة الغربية، وتواصل تهويد القدس، واحتجاز معتقلينا، وتدبير جرائم الاغتيالات ضد المجاهدين". (بيان صادر عن حركة المقاومة الإسلامية حماس بتاريخ 1995/6/23م).

وقد مارست الأجهزة الأمنية بما فيها الشرطة الفلسطينية التعذيب بحق العديد من معتقلي حركة حماس. (صحيفة "صوت الحق والحرية، بتاريخ الجمعة 1995/6/9م) وقد تم استخدام وسائل عديدة للتعذيب منها الشبح والحرمان من النوم والتدخين، وتغطية رؤوس المعتقلين بكيس. كما اشتمل التعذيب على الضرب بوسائل متعددة. (صحيفة الوطن: عدد2، 1994/12/15م، ص2؛ عدد 23، 1995/5/9م، ص4؛ مؤسسة الحق: معلومات رقم 94/127) .

ويمكن القول: إن الرئيس ياسر عرفات كان يستخدم مع المعارضة سياسة العصا والجزرة فهو من ناحية يتخذ القرارات للقيام بحملات اعتقال ضد عناصرها وكوادرها في حالة قيام هذه الفصائل بعمليات عسكرية تحرج السلطة، وتهدد التزاماتها بموجب الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل. وكان عرفات يحرص في هذه المرحلة على الالتزام بالاتفاقيات الموقعة خشية تهرب إسرائيل من استحقاق الاتفاقيات. ولذلك كان يكثف ممارسة الاعتقالات في الأوقات التي تشهد مفاوضات ولقاءات مع الطرف الإسرائيلي. ويقترب من المعارضة أكثر عندما تتعثر المفاوضات، ويقوم بالإفراج عن المعتقلين. وهو بذلك قد استخدم العلاقة بينه وبين المعارضة كورقة ضغط على

السلطات الإسرائيلية، وبالتالي جعلها رهن المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي. وهو في الوقت الذي كان يمارس فيه الضغط على المعارضة فإنه كان يحاول دفعها للعمل السياسي. ولذلك فإن الطرفين وبالرغم من توتر الأجواء، وسيادة الخطاب الإعلامي التهديدي والتحريضي بينهما فإنهما حرصا على تجنب المواجهة الشاملة التي ستقود حتماً إلى حرب أهلية تهدد المشروع الوطني الفلسطيني بأكمله. ولقد سعي الطرفان إلى عدم خسارة الشارع الفلسطيني في ضبط سياسة المواجهة، وعدم الاندفاع بها إلى حدود أبعد.

ب- إجراءات تقييد حرية التجمع:

قام العميد غازي الجبالي وفي محاولة لفرض وتأكيد وحدانية السلطة بإصدار العديد من الأوامر والمراسيم التي تقيد حرية التجمع وحرية التظاهر. فمثلاً أصدر العميد الجبالي بتاريخ 9/9/ 1994م قراراً إلى مدراء جامعة الأزهر، مركز رشاد الشوا الثقافي، جمعية الشبان المسيحية، وسينما الجلاء ينص على أنه "عملاً بأحكام المواد القانونية المنظمة للاجتماعات وتطبيقاً للقانون فإنه واعتباراً من تاريخه يمنع عقد الاجتماعات السياسية في القاعات والمراكز التابعة لكم أياً كان اتجاهها و أياً كان هدفها دون إذن خطي مسبق من مدير عام الشرطة". (مرعي 1995: 43) واستكمالاً لنفس السياسة قام العميد الجبالي-مدير عام الشرطة_ بتاريخ 1994/9/9م بإصدار قرار إلى عموم شركات الباصات في محافظات أريحا، وغزة، وخانيونس ينص على "اعتباراً من تاريخه يحظر عليكم نقل أية مجموعات/تابعة لأي جهة سياسية، و أياً كان الغرض منها بدون إذن خطي مسبق من مدير عام الشرطة". (تعميم صادر عن مديرية الشرطة بتاريخ 1994/9/9م) وتبرز تلك التعليمات سعي السلطة إلى تقييد التجمعات والنشاطات السياسية للمعارضة وإخضاعها لرقابة السلطة تحت ذريعة حفظ الأمن والنظام العام. وتظهر بشكل جلي محاولة السلطة تحجيم نشاط المعارضة الجماهيري.

1- أحداث يوم الجمعة 1994/11/18م:

أدت هذه القرارات لاحقاً إلى الصدام الدموي الأول بين الشرطة الفلسطينية وبين حركة المقاومة الإسلامية حماس. فقد قامت الشرطة الفلسطينية بمنع عائلة حمد في حي الشيخ رضوان من إقامة بيت عزاء لابنهم هشام المنتمي لحركة الجهاد الإسلامي الذي استشهد بتاريخ 1994/11/11م بعد أن قاد عملية عسكرية ضد موقع عسكري إسرائيلي قرب مفرق البوليس الحربي (نتساريم) أدت إلى مقتل ثلاثة ضباط إسرائيليين وإصابة ثلاثة آخرين بجراح. وقد رأت الحركة أن منع السلطة إقامة بيت عزاء للشهيد يمكن أن يشكل سابقة تتكرر مع حركة حماس لاحقاً لذلك قررت الحركة الدعوة لمسيرة حاشدة تنطلق من مسجد فلسطين في حي الرمال بعد صلاة الجمعة بتاريخ 1994/11/18م لتأدية واجب العزاء لعائلة الشهيد الذي دفن وسط تشييع عائلي

محدود جداً. وقد رفضت الحركة تقديم طلب للسلطة لأخذ تصريح بالمسيرة بالرغم من إصرار العميد غازي الجبالي مدير عام الشرطة على ذلك. (الفالوجي، 2002: 294-300).

وقد أدى ذلك إلى قيام أفراد الشرطة بمحاولة منع المسيرة من الانطلاق، وتفريق المحتشدين إلا أن ذلك تحول إلى صدامات بين رجال الشرطة والمتظاهرين من حركة حماس قرب المسجد. وقام المتظاهرون برشق قوات الشرطة بالحجارة والزجاجات الفارغة والحارقة مما أدى إلى إصابة العديد من رجال الشرطة، وحرق وتدمير نحو خمس سيارات للشرطة. كما استخدم رجال الشرطة الذخيرة الحية مما أدى إلى استشهاد عدد من المتظاهرين وإصابة آخرين. وقد انتقلت الصدامات إلى معظم أنحاء مدينة غزة حيث هاجم المتظاهرون الغاضبون مركز السرايا، ومركز شرطة الشجاعية، والرمال وكذلك وقعت صدامات في محيط مستشفى الشفاء. وقد أسفرت الصدامات التي امتدت حتى ساعات المساء عن سقوط ثلاثة عشر شهيداً (بعضهم من حركة حماس والبعض الآخر من فصائل مختلفة بما فيها حركة فتح مما يشير إلى عشوائية إطلاق النار)، وما يقرب من 200 جريحاً.(الفالوجي، 2002: 294-300؛ انظر أيضاً التقرير الصادر عن منظمة التضامن الدولي لحقوق الإنسان في ديسمبر 1994م).

وقد تم عقد لقاء بين السلطة وحركة حماس بترتيب ووساطة عبدالله نمر درويش رئيس الحركة الإسلامية لفلسطينيي 1948م، وأحمد الطيبي عضو الكنيست العربي لتهدئة الأوضاع ومنع تصاعدها. (صحيفة النهار المقدسية: عدد 2739، 1994/11/20م، ص 1) وجرت حوارات حول ضرورة تفهم الأوضاع والمخاطر والتحديات، وتفويت الفرصة على إسرائيل التي تريد خلق فتنة وحرب أهلية بين الطرفين، وتم الاتفاق على التهدئة. حيث أصدرت حركة حماس بياناً لها بتاريخ 1994/11/19م دعت فيه أعضاءها إلى الحكمة والتعقل. (صحيفة النهار المقدسية: عدد 2739، 1994/11/20م، ص1) فيما قرر مجلس الوزراء الفلسطيني تخفيف انتشار قوات الشرطة الفلسطينية في الشوارع منعاً للاحتكاك بين الطرفين. (وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا"، 1994/11/19م).

وقد عرضت السلطة تشكيل لجنة تحقيق مشتركة بين السلطة وحركة حماس، ولكن الأخيرة أصرت على موقفها الذي يتمثل في اعتراف السلطة بمسؤوليتها عن القتل ثم تشكل لجنة تحقيق مشتركة. ولكن الرئيس عرفات رفض ذلك بشدة وقال: "إذا كانت السلطة ستعترف بمسؤوليتها عن الحادث فلماذا إذن تشكل لجان تحقيق، واعتبر أن مطلب حماس بأن تتحمل السلطة المسؤولية الكاملة هو استباق لنتائج التحقيق. وأصر على أن تشكل لجنة التحقيق أولاً لتقصي الحقائق." (الفالوجي، 2002: 299) وقد رفضت الحركة ذلك مما دفع السلطة إلى تشكيل لجنة تحقيق من جانب واحد برئاسة رئيس المحكمة وعدد من القضاة وبعض المسؤولين في السلطة. وقد استمعت

اللجنة لشهود عيان ولكن لم ينشر تقريرها حتى الآن.(الفالوجي، 2002: 301) حول قرار تشكيل لجنة التحقيق انظر بيان مجلس الوزراء في السلطة الفلسطينية والذي نص على "تشكيل لجنة تحقيق قضائية تتمتع بكافة الصلاحيات للبحث في أسباب وتفاصيل الأحداث الأليمة التي وقعت بعد صلاة الجمعة في غزة كي تقوم السلطة باتخاذ الإجراءات المناسبة على ضوء نتائج التحقيق". (وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا"، 1994/11/19م) .

وقد أبرز الحادث تصميم السلطة الوطنية على فرض إرادتها وسلطتها وفي المقابل أظهرت حماس قوة شعبيتها في الشارع. وقال الفالوجي: "أجمعت حماس بعد ذلك (بعد تهدئة الأوضاع) على ضرورة استعراض قوتها، حيث كان لا بد أن تقيم حماس مهرجاناً خاصاً بها تحشد لهذا المهرجان كل قوتها حتى تثبت للجميع بأن سكوت حماس فقط لتفويت الفرصة على العدو وليس ضعفاً منها". وقد وافقت السلطة على غض الطرف عن المهرجان الذي حضرة نحو ثلاثين ألفاً من أنصار حماس وتم إقامته بتاريخ 1994/11/26م قرب مسجد الإصلاح في حي الشجاعية في مدينة غزة في الذكرى السنوية الأولى لاستشهاد أحد قادتها المبدانيين وهو عماد عقل. (الفالوجي، 2002: ص 300-301) وقد روست الدعوة للمهرجان بـ"تتشرف حركة المقاومة الإسلامية حماس بدعوتكم لحضور المهرجان الإسلامي الكبير... حضوركم دعمٌ لمسيرة الإسلام والجهاد". (دعوة حركة حماس لمهرجان تأبين عماد عقل).

وفي المقابل أراد الرئيس استعراض قوة حركة فتح في مقابل قوة حركة حماس فقامت حركة فتح بترتيب تجمع حاشد أمام المجلس التشريعي بتاريخ 1994/11/21م دعت إليه أفراد تنظيمها وقد جاء في الدعوة " من أجل إثبات الحق الوطني الفلسطيني إثبات حركة فتح ورد اعتبارها إننا في حركة فتح نعتبر هذا البيان بمثابة دعوة خاصة لكل الشرفاء والمخلصين والمحافظين على وحدة الشعب الفلسطيني... ونحن نؤكد على أن تجمعنا هو دعم وإثبات لحركة فتح لأن المعركة هي معركة فتح فيجب التصدي لكل المؤامرات المدسوسة والمشبوهة فنهيب بالجميع الوقوف إلى جانب حركتكم العملاقة". (دعوة لأبناء حركة التحرير الوطني فتح تم توزيعها في جميع مناطق قطاع غزة بتاريخ 1994/11/20م) وقد خطب الرئيس أبو عمار في الحشد الذي بلغ نحو 15 ألفاً أمام المجلس التشريعي حيث لوح لهم بالخطر الحمساوي. وطالبهم بشكل علني بحماية السلطة والوقوف ضد المتربصين بها. (كان الباحث شاهد عيان ومشارك في الحشد) ويبدو هنا محاولة من الرئيس عرفات لإقحام حركة فتح كتنظيم وخصوصاً "صقور الفتح" _الجناح العسكري للحركة_ في المواجهة بين السلطة وحركة حماس في محاولة من السلطة لإبراز الخلاف وكأنه بين تنظيمين بحيث تضمن لنفسها دور الحكم، لا دور الخصم. ويمكن أن يعود ذلك إلى أن السلطة الفلسطينية بدت مقيدة التصرف تجاه المعارضة، ومحكومة باتفاقيات وقانون دولي في التعامل مع المواطنين.

ولذلك عاد الرئيس عرفات للاعتماد على صقور الفتح في حماية سلطته ونظامه، حيث يوفر له ذلك مساحة من الرد على المعارضة ومواجهتها وتحجيمها من خلال أجنحة عسكرية (ملتيشيا) لا تحتكم مثل قوات السلطة للقانون والاتفاقيات الدولية وبذلك أراد عرفات أن يحجم دور حماس من خلال تهديدها بتدخل صقور الفتح. وقد قدم عرفات إغراءات لعناصر صقور الفتح من خلال دراسة ذاتيتهم التنظيمية مجدداً وتسليحهم، ورفع رتبهم التنظيمية والعسكرية في الأجهزة. حيث اعتبر الطيب عبد الرحيم _الأمين العام للسلطة الفلسطينية_ أن المشكلة هي بين فتح وحماس لا بين السلطة وحماس، الأمر الذي رفضته حماس. (الحروب، 1996: 135) وقد عبر الزهار عن "رفض حماس أن تتحول طبيعة علاقة الأطراف التي كانت يوم الجمعة الحزينة إلى صراع بين فتح وحماس. ففتح لم تطلق الرصاص وليس بين فتح وحماس إي مشكلة قائمة".(صحيفة الوطن: عدد1، 1994/12/8م) وبالرغم من محاولات السلطة في هذا المجال فإن الوقائع الميدانية لم تسمح للسلطة بالتهرب من المواجهة وإزاحتها عن كاهلها، حيث بقيت المواجهة بالدرجة الأولى بين أجهزة السلطة الفلسطينية وحركة حماس.

وبالتالي شكلت هذه الصدامات تعبيراً عن إرادات ورؤى مختلفة، وكانت بمثابة جس نبض واختبار قوى مارسته كل من السلطة وحركة حماس. وتعكس محاولة السلطة الوطنية الفلسطينية فرض سيادة القانون وإثبات وحدانية السلطة في مقابل سعي حركة حماس للطعن في شرعية السلطة باعتبارها إفرازاً من إفرازات إعلان المبادئ في أوسلو، ونتاج اتفاقيات القاهرة.

ج- إجراءات السلطة ضد صحافة وصحافيي حركة حماس:

ضمن سياسة محاولة احتواء حركة حماس أصدر الرئيس عرفات قراراً لوزير العدل فريح أبو مدين بمنح السيد عماد الفالوجي ترخيص إصدار صحيفة سياسية يومية باسم الوطن التي كانت ناطقة باسم أكبر حركة معارضة في أراضي السلطة الفلسطينية. وكان هو المحرر المسؤول وصاحب الامتياز (الفالوجي، 2002: 288) وكان الرئيس يطمح من خلال ذلك إلى محاولة دفع حركة حماس للتحول إلى معارضة سياسية وأن تشكل الصحيفة منبراً إعلامياً لها. ويهدف في الوقت نفسه إلى إرضاء حركة حماس لتخفيف حدة معارضتها للسلطة.

وشكل مقر الصحيفة المقر الإعلامي الرسمي لحركة حماس في تلك المرحلة. (الفالوجي، 2002: 293) وصدرت الصحيفة أسبوعياً كل يوم خميس بشكل مؤقت، حيث صدر العدد الأول منها بتاريخ 1994/12/8م، وتم تمويلها من قبل الحركة. وبالرغم من أن الصحيفة قد فتحت صفحاتها لكل الكتاب فإنها بقيت تمثل لسان حال الحركة ومنبراً لكتابها للتعبير عن وجهة نظرها.(صحيفة الوطن: عدد1، 1994/12/8م) وقد أصبحت الصحيفة من أوسع الصحف المحلية انتشاراً لاسيما في أوساط عناصر حركة حماس. وقد تعرضت الصحيفة في أخبارها ومقالاتها لممارسات

السلطة، وعلاقة الشارع الفلسطيني بها. بل ومست أخبارها وتقاريرها الرئيس عرفات شخصياً وكذلك ممارسات الأجهزة الأمنية. ولذلك كانت عرضة لرقابة مستمرة من قبل أجهزة أمن السلطة مما أدى إلى استدعاء رئيس تحريرها مرات عدة أمام المباحث الجنائية للتوقيع على تعهدات باحترام قانون الطبع والنشر الفلسطيني. ووصل الأمر إلى حد إصدار قرار بإغلاقها لمدة ثلاثة شهور 1995/5/14م بعد اعتقال رئيس التحرير سيد أبو مسامح ومدير التحرير غازي حمد بتهمة نشر مقالات تحريضية على السلطة. ولكن تم إعادة فتحها بتاريخ 1995/6/18م بعد وساطة قامت بها شخصيات إسلامية فلسطينية من فلسطينيي 1948م وهما عبد الله نمر درويش وأحمد الطيبي. (الفالوجي، 2002: 359) وقد فشلت الوساطة في الإفراج عن رئيس تحريرها سيد أبو مسامح الذي قدم للمحاكمة ليلة 1995/5/16م و حكم عليه بالسجن لمدة عامين بتهمة التحريض والافتراء على السلطة. (الفالوجي، 2002: 359).

كما تعرض مقر الصحيفة للاقتحام بتاريخ 1995/6/30م من قبل قوة من الشرطة الفلسطينية وتم اعتقال صاحب امتيازها عماد الفالوجي على خلفية نشر خبرٍ في الصحيفة يمس الرئيس عرفات شخصياً، حيث تعرض للضرب والاحتجاز لعدة ساعات في مقر الشرطة العام قبل أن يفرج عنه من قبل الطبيب عبد الرحيم أمين عام الرئاسة بتدخل من الرئيس عرفات. (الفالوجي، 2002: 356-371) وقد تم إغلاق الصحيفة في أواخر سنة 1995م بسبب مشاكل داخلية بين الحركة وصاحب امتياز الصحيفة _والتي أدت إلى فصله من الحركة- حيث صدر العدد الأخير ويحمل رقم 35 بتاريخ 1995/12/7م. (الفالوجي، 2002: ص 413-414؛ صحيفة الوطن: عدد رقم 35، 1995/12/7م) .

وعلى إثر حادث خطف الجندي الإسرائيلي نخشون فاكسمان بتاريخ 1994/10/9 وقيام الخاطفين من حركة حماس بإرسال شريط فيديو خاص بالحادث تم توزيعه في مناطق السلطة في غزة قامت أجهزة الأمن بتاريخ 10/12/ 1994م باعتقال خمس صحفيين من غزة هم طاهر شريتح، سواح عودة، شمس شناعة، أحمد جاد الله. وجميعهم يعمل في مكتب وكالة رويترز في غزة الذي قام بتوزيع ونشر شريط خطف الجندي. كما تم اعتقال الصحافي مصطفى الصواف مراسل صحيفة النهار المقدسية في غزة على نفس الخلفية. وتعرض هؤلاء للتحقيق حول حادث الاختطاف. وهم من المقربين من حركة حماس. وقد تم الإفراج عن الصحفيين بعد فترة تراوحت عدة أيام وأسبوعين. 1994/10/17م. (لقاء الباحث مع الصحافي طاهر شريتح بتاريخ 1994/10/22م).

وبتاريخ 1995/4/7م قامت أجهزة السلطة باعتقال الصحافي طاهر النونو-مراسل صحيفة النهار المقدسية-على خلفية حادث التفجير في الشيخ رضوان بتاريخ 1995/4/2م، وقيامه بتغطية

المؤتمر الصحفي الذي عقدته مديرية الدفاع المدني والذي جاء مناقضاً لرواية مديرية الشرطة الفلسطينية. وتم الإفراج عنه بتاريخ 1995/4/26م.(لقاء الباحث مع الصحافي طاهر النونو بتاريخ 1995/5/4م) وبتاريخ 1995/4/15م كما تم اعتقال العديد من الصحفيين المحسوبين على حركة حماس بتهمة نشر أخبار تحريضية عن السلطة مثل عماد الإفرنجي وعلاء المشهراوي مراسلي صحيفة القدس في غزة. وقد اجبر عماد الإفرنجي على التوقيع مرات عدة على تعهد بعدم نشر إي مواد تحريضية ضد السلطة الفلسطينية. (لقاء للباحث مع الصحافي الإفرنجي بتاريخ 1994/11/27م، ولقاء آخر للباحث مع الصحافيين الإفرنجي والمشهراوي أعلاه بتاريخ 1995/4/16م).

وقد أصدرت حركة حماس بياناً بدون تاريخ بعد عدة أشهر من قيام السلطة جاء فيه " أولئك الذين وعدوا شعبنا بحياة كريمة يحترم فيها الإنسان الشريف، ويحافظ فيها على حقوقه كإنسان، فإذا بهم يكممون الأفواه، ويصادرون الحريات عبر تقييدهم لحرية الصحافة والتعبير. (بيان حركة المقاومة الإسلامية "حماس ، ويعتقد أنه صادر في أكتوبر 1994م).

ويدخل ضمن إجراءات السلطة احتكار السلطة للتلفزيون الفلسطيني الرسمي، والإذاعة وتوظيفهما إعلامياً لها. وعدم إتاحة الفرصة للمعارضة لتوصيل موقفها من خلالهما.

د- محاولة جمع سلاح حركة حماس:

رفضت حركة حماس شأنها في ذلك شأن فصائل المعارضة الأخرى تسليم أسلحتها إلى السلطة الفلسطينية بسبب الخوف على عناصرها من الاغتيال من قبل إسرائيل أو المتعاونين معها. فعندما تم خطف وقتل أحد عناصرها ويدعى ناصر صلّوحة في 1994/6/23م أصدرت الحركة بياناً ذكرت فيه "أن الحركة تحمل السلطة مسؤولية الكشف عن منفذي الجريمة فيما أبقت لنفسها الدفاع عن عناصرها". (صحيفة النهار المقدسية: 1994/7/17م، عدد 2654، ص3) كما بررت حركة حماس احتفاظ أفرادها بالسلاح بتقاعس السلطة الفلسطينية عن القيام بدورها في حفظ الأمن والنظام، و حماية مواطنيها ضد عمليات الاغتيال الإسرائيلية. فمثلاً أصدرت حركة حماس بياناً رداً على قيام إسرائيل وعملائها باغتيال أحد كوادر حركة الجهاد الإسلامي ويدعى محمود عرفات إبراهيم الخواجا في مخيم الشاطئ بتاريخ 1995/6/22م "إننا في حركة المقاومة الإسلامية "حماس" إذ نحمل إسرائيل المسؤولية المطلقة لما حدث لنطالب السلطة أن تثبت إنها قادرة على حفظ الأمن الفلسطيني، وأن تقف في وجه الجرائم الإسرائيلية، فما الفائدة من وجود الآلاف من أعضاء الشرطة الفلسطينية إذا كانت إسرائيل تمضي في مخططها الإجرامي". (بيان صادر عن حركة المقاومة الإسلامية حماس بتاريخ 1995/6/23) .

وأبدت الحركة رفضها لنزع سلاحها حيث أصدرت كتائب عز الدين القسام بياناً شديد اللهجة بتاريخ 1994/9/19م أكدت فيه "أن كتائب القسام لن تلقي وتسلم سلاحها الذي جمعته من عرقها وجهد شهدائها، وسنعتبر أي محاولة لنزع سلاح مجاهدينا هو حرب على الحركة الإسلامية في كل العالم، ومجاهدو القسام سيان لديهم الاستشهاد على أيدي السلطة الفلسطينية أو قوات الاحتلال الصهيونية". (بيان صادر عن كتائب عز الدين القسام _الجناح العسكري لحركة حماس بتاريخ 1994/9/19م) وقد قامت الشرطة الفلسطينية بحملات غير منظمة لتفتيش منازل أنصار حركة حماس ومصادرة الأسلحة التي تم العثور عليها. (انظر بيان حركة المقاومة الإسلامية حماس بتاريخ 1995/1/9م).

وبتاريخ 1995/4/11م أعلن وزير العدل الفلسطيني _فريح أبو مدين_ أن السلطة الفلسطينية قررت جمع السلاح بما في ذلك سلاح عناصر الفصائل. وقال: " إن الشرطة ستنزع السلاح من كل من لا يحمل ترخيصاً لسلاحه... لن نسمح بوجود ميلشيات مسلحة تقوم بعمليات تضر بمصالح الشعب الفلسطيني... وأنه لا توجد ازدواجية للسلطة في قطاع غزة؛ لأن الازدواجية تنعكس سلباً على الأمن القومي الفلسطيني. (صحيفة النهار المقدسية: عدد 2881، 1995/4/12م، ص1) وقد أصدرت حركة حماس بياناً ردت فيه على قرار الوزير أبو مدين و أوضحت إن سلاحها هو سلاح جهاد ومقاومة ضد العدو الصهيوني ولذلك "تحذر سلطة الحكم الذاتي وكل رموزها من مغبة حتى مجرد التفكير بالمساس بالمجاهدين أو الاقتراب من أسلحتهم الموجهة إلى صدر الاحتلال الصهيوني المجرم، أو التطاول على جهادهم وكفاحهم الذين يستمدون شرعيته من عقيدة هذا الشعب وصموده، لنؤكد أن تنفيذ هذا القرار هو خطوة متهورة ولعب بالنار، ويترتب عليها الدخول في مرحلة جديدة لا يعلم مداها ونتائجها إلا الله، الأمر الذي لن يقبله شعبنا ومجاهدوه الأبطال ولن يسكتوا عليه بحال من الأحوال". (بيان حركة المقاومة الإسلامية حماس بتاريخ 1995/4/11م) وبررت الكتائب في بيان لها بتاريخ1995/4/19م رفضها تسليم السلاح "إلى حقيقة بقاء الاحتلال ومستوطناته و آلته العسكرية وفرق الموت والاغتيالات التي تطارد المجاهدين". (صحيفة الوطن: عدد 20، 1995/4/20م، ص2) واعتبرت الحركة هذه الخطوة استجابة لمؤامرة صهيونية بهدف إخضاع الفلسطيني للاحتلال واغتيال المقاومة. (صحيفة الوطن: عدد 21، 1995/4/27م، ص1، 15).

وقد تعرضت السلطة إلى ضغوط كبيرة من قبل إسرائيل لمواجهة حركة حماس ونزع سلاحها. حيث شنت إسرائيل بعد عمليتي حركة حماس والجهاد الإسلامي بتاريخ 1995/4/9م هجوماً إعلامياً شديداً ضد الرئيس عرفات وسلطته وطالبت "بتنظيف الأرض من المتطرفين ونزع الأسلحة بالكامل من كل قوى المعارضة وخصوصاً حركة حماس والجهاد الإسلامي". (حمد، 1995) ويبدو أن قرار وزير العدل الفلسطيني قد جاء استجابة للضغوط الإسرائيلية.

وبالرغم من قرار فريح أبو مدين_ وزير العدل_ فقد تحاشت السلطة الفلسطينية القيام بحملات منظمة لجمع أسلحة عناصر كتائب عز الدين القسام حتى لا تصعد الخلاف مع حركة حماس إلى الصدام. واكتفت عناصر القسام بتحاشي الظهور علناً بأسلحتها. ولكن ذلك لم يمنع عناصر أجهزة الأمن من مصادرة بعض الأسلحة عند قيامها بحملات تفتيش كانت تتم بالأساس لأسباب سياسية أو أثناء حملات اعتقالاتها الجماعية ضد أفراد حركة حماس.

هـ- محكمة أمن الدولة:

أصدرت الرئيس عرفات بتاريخ 16 فبراير 1995م قراراً يحمل رقم (49) لسنة 1995م يقضي بتشكيل محكمة أمن دولة عليا مستنداً بذلك إلى قانون العقوبات الفلسطيني لسنة 1936م، وقرار رقم (55) لسنة 1946م بشأن تشكيل المحاكم العسكرية وصلاحياتها. وقد تشكلت المحكمة من العميد عبد الفتاح الجعيدي رئيساً، والعقيد سميح نصر، والعقيد حمدي الريفي. (ديوان الفتوى والتشريع (ب. ت): 345-346؛ كذلك انظر حول محاكم أمن الدولة البيان الصحافي الصادر عن مركز غزة للحقوق والقانون بتاريخ 1995/4/18م) و يشكل القرار انتهاكاً لمبدأ استقلال الجهاز القضائي الفلسطيني والفصل بين السلطات وكذلك لمعايير القانون الدولي. كما أنه يشكل خرقاً لنصوص اتفاقية القاهرة الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في 1994/5/4م إذ جاء في المادة (6) التي تتعلق بصلاحيات ومسؤوليات السلطة الفلسطينية في بند (1) ب " تدير الشؤون العدلية من خلال هيئة قضائية مستقلة". (منظمة التحرير الفلسطينية (ب.ت): 45) وقد برر باسر عرفات تشكيل المحكمة في لقاء مع صحيفة يديعوت أحرنوت بقوله: "لقد أرسلت عدداً من مثيري المشاكل إلى محكمة مدنية، وهناك أفرجوا عنهم، لقد أثار هذا الأمر جنوني وغضبي ... ولذلك قررت تشكيل محكمة أمن الدولة" (سليمان، 1995: 76) وقد صرح نبيل شعث وزير التخطيط والتعاون الدولي في السلطة الوطنية الفلسطينية "إن قرار إنشاء محكمة أمن الدولة هو رسالة موجهة إلى المعارضة، وأنه كان على السلطة الفلسطينية برئاسة الرئيس عرفات أن توصل رسالة مفادها أنها لن تتسامح مع خرق الاتفاق مع إسرائيل أو المس بأمن مناطق الحكم الذاتي".(سليمان، 1995: 80) وحيث أن قرار إنشاء المحكمة كان موجهاً بشكل رئيسي ضد المعارضة فقد لاقى الترحيب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل حيث قال إسحاق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي عن محكمة أمن الدولة في غزة: " نريد أن نرى ليس فقط إعلانات ولكن تنفيذ". (سليمان، 1995م: 76) .

وتعتبر أحكام المحكمة نهائية وقاطعة غير قابلة للطعن أمام إي محكمة أخرى، وتخضع فقط لمصادقة رئيس السلطة. وقد صدر أول حكم للمحكمة بتاريخ 1995/4/10م على أحد عناصر حركة الجهاد الإسلامي ويدعى سمير الجدي بتهمة تجنيد عناصر لعمليات عسكرية ضد إسرائيل.

(سليمان، 1995: 76) وفي الفترة بين 4/10- 1995/5/20م أصدرت المحكمة 29حكماً قضائيا كان معظمها موجها ضد عناصر من حركة الجهاد الإسلامي. وقد طال الحكم عدداً من عناصر حماس منهم محمد السيد البالغ من العمر27 عاماً وخالد مطلق عيسى البالغ من العمر 31 عاماً وكلاهما من سكان مخيم البريج حيث حكم بتاريخ 1995/4/20م على الأول بالسجن سبع سنوات والثاني أربع سنوات بتهمة التحريض على القيام بهجمات استشهادية. (سليمان، 1995: 78-81)

وقد أصدرت حركة حماس بياناً صحفياً هاجمت فيه محكمة أمن الدولة قالت فيه: " إن هذه المحكمة ماضية في مسلسل المحاكمات الصورية العسكرية مقتدية بمحاكم التفتيش الصهيونية... وتؤكد حركة المقاومة الإسلامية "حماس" أن استمرار ما يسمى بمحكمة أمن الدولة في سلطة الحكم الذاتي المحدود، بإصدار مثل هذه الأحكام على المجاهدين بتهمة "مقاومة الاحتلال" يفضح الدور المخزي الذي وجدت لأجله هذه المحكمة العسكرية التي لا تعدو كونها واحدة من ربائب المحاكم الصهيونية، وهذا ما يثبت من جديد قبول السلطة القيام بكل مهمات الاحتلال الصهيوني من قمع واعتقال وإرهاب وترويع لأبناء شعبنا، والوقوف في وجه جهادهم الشرعي والمبارك والمتواصل في وجه الاحتلال البغيض. (بيان حركة المقاومة الإسلامية حماس بتاريخ 1995/4/11م).

ويمكن القول: إن معظم من صدرت بحقهم أحكام من قبل محكمة أمن الدولة كانوا من حركة الجهاد الإسلامي وتفادت السلطة إجراء مثل هذه المحاكمات بكثرة لعناصر حركة حماس لإدراكها بقوة حركة حماس وكبر جماهيريتها بخلاف حركة الجهاد الإسلامي الأقل قوة وجماهيرية. وربما أرادت السلطة ممارسة الضغط على حركة الجهاد لإيصال رسالة إلى حركة حماس حول جديتها في مواجهة أي عمليات عسكرية تقع أو تنطلق من مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

و- تفتيش دور العبادة:

أصدر العميد غازي الجبالي-على إثر حادث الشيخ رضوان، واستخدام حركة حماس المنابر في التحريض وتوجيه الاتهام للسلطة في الحادث- قراراً بتاريخ 1995/4/16م نص على أنه "بناءً على قرار مجلس الوزراء المنعقد يوم 1995/4/8 تقرر وقف أية محاولة لاستخدام المنابر في المساجد للتحريض وإثارة الفتنة، وينم نزع جميع مجلات الحائط المعلقة في المساجد انطلاقا من أن المساجد للجميع وكون هذا يتنافى مع تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف". (انظر نص المرسوم في سليمان، 1995م: 123) وقام رجال الشرطة بعد الإعلان مباشرة بمداهمة عشرات المساجد في جميع أنحاء قطاع غزة وإجراء حملات تفتيشية بإدعاء وجود مواد تحريضية، وتمزيق الملصقات والمجلات الحائطية. وبالرغم من أن حملات المداهمة للمساجد قد سبقت هذا الإعلان ولكنها شهدت تكثيفاً منذ الإعلان حيث بلغ عدد المساجد التي تم مداهمتها في شتى أنحاء قطاع غزة حوالي 57 مسجداً في الفترة بين 4/19 وحتى 5/19/ 1995م وتعرض بعضها إلى المداهمة أكثر من مرة.

(لمزيد من التفاصيل حول المساجد التي تم مداهمتها انظر صحيفة صوت الحق والحرية: 1995/6/9م) كما أخضعت أجهزة الأمن الفلسطينية المساجد وروادها للمراقبة.

وأتى ضمن حملة السلطة على المساجد اعتقال العديد من خطباء المساجد لمدة بلغت عدة أشهر ومنهم محمد طه من مخيم البريج وخطيب مسجد التقوى، رضوان نخالة من غزة، فتحي موسى خطيب مسجد الرحمة في خانيونس، سلامة الصفدي خطيب مسجد فلسطين، محمد شمعة، وجيه ياغي،أحمد نمر حمدان إمام مسجد الرحمة وتم اعتقال معظمهم على خلفية اتهامهم بإلقاء خطب تحريضية ضد السلطة.(صحيفة صوت الحق والحرية: 1995/6/9م؛ صحيفة الوطن:عدد 25، 1995/7/20، ص3؛ عدد: 34، 1995/11/30م، ص15) وهم أيضاً من قيادات وكوادر حركة المقاومة الإسلامية حماس.

وكانت حركة المقاومة الإسلامية قد حرصت على السيطرة الفعلية على معظم مساجد قطاع غزة_ والبالغ عددها في تلك الفترة نحو 600 مسجد- بكافة الطرق والوسائل حتى بالقوة. ووظفت المساجد كمراكز حشد وتعبئة جماهيرية وتنظيمية، وكذلك لممارسة نشاطات أمنية وتمويلية. واستخدمت منابرها كمراكز إعلامية ضد سياسة السلطة وإجراءاتها بحق المعارضة. كما تم إصدار مجلات حائطية من قبل رابطة المساجد تتضمن أخباراً ومقالات تحريضية ضد السلطة. (النواتي، 2002: 120-124) وكانت الحركة أيضاً تلصق بياناتها ونسخاً من مجلة فلسطين المسلمة التي تصدر في لندن كمنبر إعلامي خارجي للحركة. ولذلك حاولت السلطة من خلال إجراءاتها تحجيم النشاط الجماهيري والإعلامي للحركة، وإضعاف سيطرتها على هذه المساجد.

كما قام الرئيس عرفات بإصدار قراراً بتاريخ 30/7/ 1994م ويحمل رقم (43) بإعادة تنظيم دور تحفيظ القرآن في قطاع غزة، وتعيين محمد أحمد سليمان مشرفاً عاماً عليها. (ديوان الفتوى والتشريع (ب.ت): عدد1، 63) وهي مراكز تدير معظمها حركة حماس وتعتبر معاقل لكسب الأنصار. (مصطفى، 1994م: ص 14) بذلك حاولت السلطة إضعاف نشاط حركة حماس في المؤسسات الدينية، ومحاولة السيطرة أو على الأقل تحييد تلك المؤسسات التي استخدمت فيها حركة حماس خطابها الديني بشكل واسع. وقد ورد في خطة تحت عنوان " خطة مواجهة حركة حماس" نسب إعدادها إلى السلطة الفلسطينية وتسربت إلى وسائل الإعلام في فبراير 1995م " إن المسجد هو الركيزة الأساسية لعمل كل القوى الدينية، وهو قناة الدعاية والتعبئة الرئيسية لها، فيجب العمل على واحد من خلين إما تحييد المسجد عن العمل السياسي وإخراج جماس وغيرها منه وهذا غير ممكن بسبب الطبيعة الدينية للموضوع، أو الدخول مع حماس بل وقبلها للمسجد بوصفه أداة للعمل السياسي والدعائي والتعبوي". (لمزيد من التفاصيل انظر خطة مواجهة حركة حماس، فبراير 1995).

ملحق رقم 3

من كلمات عرفات حول القدس عاصمة أبدية للدولة الفلسطينية

من خطاب أبو عمار في حفل تخريج دورتي الشهيد أبو حسن سلامة في بيروت 1979/5/18، فلسطين الثورة، عدد 280، 1979/5/24، ص 6؛ كلمة عرفات في الدورة 25 لاجتماع مجلس وزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي، بالدوحة 1998/3/15، كتاب: الرئيس أبو عمار مواقف عن الحرية والاستقلال، ص 116؛ كلمته في المجلس التشريعي في رام الله في 1998/7/1، المصدر نفسه، ص 182، 184، 189؛ وكلمته في المجلس التشريعي في رام الله في 1998/8/9، المصدر نفسه، ص 192، 196، 198؛ كلمته في الدورة 110 لمجلس جامعة الدول العربية، في 1998/9/15، المصدر نفسه، ص 208.

ملحق رقم 4

مقتطفات لتكرار عرفات عبارة "إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فوق التراب الفلسطيني الوطني"

أنظر مثلاً: رسالته إلى المقاتلين والجماهير اللبنانية والفلسطينية في 1982/6/29م، من أبو عمار إلى الجميع – رسائل من قلب الحصار، (القدس: وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر، تموز 1983م) ص 159، 160؛ خطاب عرفات أمام مؤتمر القمة العربية في فاس في 1982/9/7م، جابر سليمان، ملامح مرحلة ما بعد بيروت، ص 132؛ حديثه في اللقاء مع برونو كرايسكي في جزيرة مايوركا الأسبانية في 1982/12/27، فلسطين الثورة، عدد 439، 1983/1/1، ص 6؛ كلمته في الدورة 16 للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، وثائق المجلس الوطني الفلسطيني – الدورة 16، ج 1، ص 28؛ كلمته في الدورة 17 للمجلس الوطني الفلسطيني في عمان في 1984/11/22، كتاب: عندما يتحدث القائد، (تونس: منشورات هيئة التوجيه السياسي والإعلام لجيش التحرير الوطني الفلسطيني، 1985م)، ص 27؛ مقابلة أجرتها مجلة الوطن العربي في 1985/3/8 مع أبو عمار، كتاب: عرفات يحدد الخطوط الحمر للتحرك الفلسطيني،(تونس: منشورات هيئة التوجيه السياسي والإعلام لجيش التحرير الوطني الفلسطيني، 1985/3/20م)، ص 9؛ خطابه أمام مؤتمر القمة الثامن لحركة بلدان عدم الانحياز في هراري – زيمبابوي 1986/9/4م، مجلة الصداقة، (تونس: اتحاد جمعيات الصداقة الفلسطينية مع الشعوب، عدد 1، نوفمبر 1986م)، ص 23؛ أبو عمار قصة ال 25 عاماً من عمر فتح، حوار خير الله خير الله،

ز- الاقتحام والتفتيش لمؤسسات الحركة ومصادرة محتوياتها

حاولت السلطة إضعاف حركة حماس جماهيرياً من خلال السيطرة على مجالات العمل الشعبي الخيري التي ربطت حماس بعامة الناس. (الحروب، 1996م: 125) فقامت السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال أجهزتها الأمنية باقتحام العديد من مؤسسات الحركة ذات الأنشطة الاجتماعية والرياضة والخيرية وتفتيشها. فقد تم اقتحام وتفتيش مقر جمعية الصلاح الإسلامية في غزة- التي تم إنشاؤها في سنة 1978م كجمعية عثمانية، وتم إنشاء فرع غزة في سنة 1991م ويتضمن نشاطات خيرية وثقافية كما تضم نادي للنشاطات الرياضية -بتاريخ 1994/8/16م. وتكرر ذلك في 1994/12/25م من نفس العام وتم مصادرة بعض ممتلكات الجمعية. (لقاء الباحث بمحسن أبو عيطة - أحد مسؤولي الجمعية - بتاريخ 1994/8/18م، لقاء الباحث مع علاء حسن الجعفراوي مدير الجمعية بتاريخ 2/ يناير 1995م) .

وبتاريخ 1995/6/30م قامت عناصر من جهاز الاستخبارات العسكرية باقتحام مقر الجمعية الإسلامية في مدينة غزة وتكسير أبوابها والعبث بمحتوياتها، وصادرت ملفات وأوراق تخص النشاط الخيري للجمعية. وقد استنكرت حركة حماس ذلك في بيان أصدرته بتاريخ 1995/7/1 تدين فيه "هذه الجريمة البشعة بحق ... مؤسسات مجتمعنا الخيرية الإسلامية... وتحتفظ الحركة بحقها في الرد بالأسلوب المناسب والزمان والمكان المناسبين على هذه الفعلة النكراء". (بيان حركة حماس بتاريخ 1995/7/1م).

ح- إجراءات إدارية :

اتخذت السلطة أيضاً إجراءات عقاب جماعية بحق حركة حماس من خلال استبعاد عناصرها من أي وظائف سواء عسكرية أو مدنية. حيث أخضعت طلبات التوظيف إلى الفحص الأمني من قبل الأجهزة الأمنية التي كانت تسقط أسماء المشتبه بانتمائهم لحركة حماس من هذه الوظائف. (عبد القادر، 1995: 7) وشكل ذلك محاولة من قبل السلطة للضغط على عناصر الحركة لترك صفوفها بحثاً عن فرص عمل في وزارات السلطة لاسيما في مجالي التعليم والصحة الذين يشكلان أكبر قطاع خدماتي في مناطق السلطة الفلسطينية.

ط- الحملات الإعلامية ضد حركة حماس:

كانت سياسة الملاحقة التي اتبعتها السلطة في مواجهة حركة حماس تهدف إلى إضعاف الحركة سياسياً وجماهيرياً. حيث عملت السلطة على اتهام حركة حماس بتلقي أوامر من الخارج لزعزعة استقرار السلطة والإضرار بالصالح العام. فمثلاً أصدر الناطق الإعلامي لقوات الأمن والشرطة الفلسطينية بياناً على إثر قيام حركة حماس بعملية استشهادية في إحدى الحافلات في تل الزهور (تل أبيب) بتاريخ 1994/10/19م ورد فيه "أن شعبنا يدفع يومياً ثمناً كبيراً للتعليمات والأوامر

الخارجية التي تستهدف أولاً وأخيراً مكتسبات هذا الشعب الصابر المجاهد لإكمال بناء وطنه واستقلاله وكذلك تعطيل مسيرة السلام". (صحيفة القدس: 1994/10/24م، ص1،22) وعقب الصدام الذي وقع بتاريخ 1994/11/18م قال الرئيس عرفات في الخطاب الذي ألقاه أمام الجمهور الذي جاء للإعراب عن تأييده في 1994/11/21م " أقول لكم وأقول لكل المتآمرين الذين يتلقون الأوامر من الخارج إن دم الفلسطينيين مقدس".(بوكاي، 2000: 67) كما اتهم أبو عمار حركة حماس بتلقي الدعم المالي من سوريا وإيران والأردن. وقد رد الزهار على ذلك بالقول: "إن تصريحات عرفات هي افتراء واضح، ونرجو أن يكف عرفات عن إرضاء الأمريكان على حساب حركة حماس... وأنه يعلم أن حماس ليست ورقة في يد إيران أو سوريا".(صحيفة الوطن: عدد 2، 1994/12/15م، ص4) ويعتبر ذلك محاولة من الرئيس عرفات لتشويه صورة حماس وإبرازها بأنها ألعوبة في يد أنظمة خارجية في محاولة منه لإنكار مشروعية معارضتها.والإشارة إليها كحركة مثيرة للفتن متأهبة للاستيلاء على السلطة بكافة وسائلها.

وقد اتهم الرئيس عرفات حركة حماس بمحاولة تأخير انسحاب إسرائيل أو إعادة انتشار قواتها في الضفة الغربية. وعلق على عملياتها بالقول: "إن المقصود من هذه الأعمال إعطاء ذرائع لإسرائيل لتتوقف تحت حجة الأمن عن تنفيذ ما اتفقنا عليه من الانسحاب من الضفة وإجراء انتخابات". (صحيفة النهار المقدسية: عدد 2881، 1995/4/12م، ص1) ولكن استغلت حركة حماس حادثة اغتيال محمود الخواجا في مخيم الشاطئ بتاريخ 1995/6/22م من أجل الرد على ادعاء السلطة بأن عمليات الفصائل تعطي المبرر لإسرائيل للتنصل من التزاماتها ونص البيان بأن جريمة الاغتيال "إن إسرائيل تقدم على هذه الجريمة النكراء في هذه المرحلة مع العلم أنه لم تشن ضدها أي عملية جهادية في الآونة الأخيرة، وهذا يعني بصورة لا تقبل الشك إن إسرائيل لا تريد الالتزام حتى بهذا الاتفاق المسخ والذي جيرته لصالحها. وهذا يثبت التضليل الذي حاولت السلطة أن تشيعه في أوساط الشعب الفلسطيني وهو أن العمليات الجهادية تعطي لإسرائيل المبرر لعدم الوفاء بما وقعت عليه والتزمت به". (بيان صادر عن حركة المقاومة الإسلامية حماس بتاريخ 1995/6/23م).

وقد حاولت حركة حماس أيضاً تبرير عملياتها بأنها عمليات انتقامية للثأر من استمرار إسرائيل بعملياتها العسكرية في مناطق السلطة الفلسطينية وعدوانها على الشعب الفلسطيني و قيامها باغتيال العديد من قادة العمل الإسلامي. (بوكاي، 2000: ص159) فمثلاً أصدرت حركة حماس بيانا بتاريخ 1995/6/23م رداً على قيام إسرائيل وعملائها باغتيال محمود الخواجا اتهمت فيه السلطة بالتقاعس عن حماية مواطنيها. ولذلك طالبت فيه بالرد على الجريمة النكراء وقالت: "إن من حق الحركات الإسلامية المجاهدة أن تنتقم لدم الشهداء الذين لن نسمح أن يكونوا مجرد ضحايا

تحت أقدام السلام المزعوم ... وعلى إسرائيل أن تدرك أن شعبنا لن يعدم الوسيلة في الرد على جرائمها البشعة، وعلى شعبنا أن يعلم أن مجاهديه لن يجعلوا إسرائيل تنفرد في صياغة قانون المرحلة". (بيان صادر عن حركة المقاومة الإسلامية حماس بتاريخ 1995/6/23م) بل إن حركة حماس قد نادت بالانتقام حتى لمقتل عناصر في الشرطة الفلسطينية من قبل جنود إسرائيليين فعلى إثر مقتل أربعة أفراد من الشرطة الفلسطينية وإصابة ثلاثة آخرين في بيت حانون بتاريخ 1995/1/3م على يد جنود إسرائيليين توغلوا في المكان أصدرت حركة حماس بيانا نص على اعتبارهم من شهدائها " تعتبر الشهداء الأربعة من إخواننا وأبنائنا في الشرطة الفلسطينية من شهدائها الأبرار، وتؤكد حركة حماس أن مجاهدينا البواسل الذين كانوا على الدوام أوفياء لدماء الشهداء الأبرار لن يفوتوا هذه الجريمة البشعة دون أن يثأروا لشهدائها، وينتقموا لهم من المجرمين الصهاينة". (بيان صادر عن حركة المقاومة الإسلامية حماس بتاريخ 1995/1/3م) كما بررت الحركة إقدامها على خطف الجندي فاكسمان بتاريخ 1994/10/9م بتقاعس السلطة عن الإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين وعلى رأسهم أحمد ياسين. (بوكاي، 2000: 165).

كذلك من الأساليب التي استخدمتها السلطة إعلامياً ضد حركة حماس إصدار الأجهزة الأمنية بيانات مدسوسة تحت اسم منشقين عن الحركة. ففي 4/8/ 1995م تم إصدار بيان باسم "المنشقون عن حركة حماس تحت اسم جديد "حركة الحق لنصرة أبناء الشعب الفلسطيني". حيث هاجم البيان موقف حركة حماس من حادث الشيخ رضوان، وقام بتحميلها المسؤولية، ودافع عن وجهة نظر السلطة حول الحادث. ونص على "وهاهم (أي حماس) يخرجون بآخر صيحة وتقليعة لمهاجمة السلطة وكأنها سلطة أعداء وكأنهم يريدون أن يعيدوا فتنة عام 1992م من جديد، ولكن بشكل أخطر وأوسع وبهدف خلق بلبلة في صفوف الجماهير لإعادة نيران الفتن من جديد". (بيان صادر باسم المنشقون عن حركة حماس تحت اسم جديد حركة الحق لنصرة الشعب الفلسطيني بتاريخ 1995/4/8م).

ي- العمل على شق صفوف حركة حماس:

عملت السلطة على شق صفوف الحركة من خلال استقطاب أعضاء من جناحها السياسي أو العسكري. حيث نجحت في استقطاب بعض قياداتها البراجماتية بعد إغرائها بإمكانية المشاركة في الحكومة مثل عماد الفالوجي الذي كان مفرزاً من قبل حركته كمحاور مع السلطة. (بوكاي، 2000: 183) وتم فصله من الحركة التي أصدرت بياناً بتاريخ 12/10م1995م برر فيه قراراتها "إثر تجاوزات متتالية ... وبعد تنبيه أكثر من مرة لكي يحترم قرارات الحركة ويلتزم بنهجها ورفضه المتتالي لذلك". (الحروب، 1996م: (هامش) 120؛ حول ظروف الفصل انظر أيضاً الفالوجي، 2002: 410-414) وكما شجعت بعض القيادات الأخرى على إقامة أحزاب

سياسية إسلامية مستقلة حيث تم تشكيل عدد من الأحزاب في قطاع غزة معظم مؤسسيها قادة سابقون في حماس أو مقربون منها مثل حزب المسار الإسلامي الوطني، وحزب الاتحاد الوطني الإسلامي. (الحروب، 1996م: 124) ولكن محاولات السلطة كانت رمزية ولم تلحق ضرراً في بنية حركة حماس وإن كان ذلك قد أبرز للعيان وجود خلافات داخل الحركة بين البراجماتيين والراديكاليين. (بوكاي، 2000: 183؛ الفالوجي، 2002: 330-337) وقد قال قادة حماس: "إن هذا الأسلوب يحاوله ياسر عرفات مع حماس كما حاوله مع الفصائل الفلسطينية الأخرى، في تاريخه المعروف سواء المعروف في الأردن، أو في لبنان، حيث يجتهد لشق التنظيم المنافس، وسيفشل بشكل مؤكد في حالة حماس، لسبب بسيط أن تركيبة حماس أعمق بكثير مما يتصور". (الحروب، 1996م: 124).

كما حاولت حركة حماس في المقابل تحريض عناصر السلطة عليها من خلال مخاطبة ما يسمى الأحرار داخلها فنص بيانها على " إلى الأحرار في السلطة الفلسطينية، نعلم أن هذه الاعتقالات لا ترضيكم، وأن قلوبكم.تكاد تهتف بما في داخلها من الفرحة بالعمليات الاستشهادية الجريئة، ونعلم كم تغتاظون من رؤية المجاهدين وهم يعتقلون، والعملاء يسرحون ويمرحون، ونعلم أنكم تنتظرون اليوم الذي تتوحد فيه جهودكم وجهودنا في مقاومة المحتلين وطردهم، فهدفنا وهدفكم واحد، ولن نسمح للأشرار والمفسدين أن يعيثوا بعلاقتنا، هذه العلاقة التي وحدها الدم والألم والهدف المشترك والمصير المشترك". (بيان حركة المقاومة الإسلامية حماس بتاريخ 1995/4/11م).

ثالثاً- سياسة الحوار:

شهد العام الأول للسلطة الوطنية الفلسطينية غياب أي حوار جدي للوصول إلى تفاهم إيجابي بينها وبين حركة حماس يمنع أي صدام ومواجهة بينهما. و بالرغم من أن حماس بدأت تدرك بأن السلطة قد أصبحت أمراً واقعاً، وأن الرهان على سقوطها قد أصبح رهاناً ضعيفاً بعد أن خطت السلطة خطوات سريعة في بناء أجهزتها الأمنية ومؤسساتها المدنية ووزاراتها، ورسخت أقدامها على الأرض، وأصبحت تدير مؤسساتها بنفسها. فإن قيادة حركة حماس لاسيما القيادة في الخارج بقيت تعمل على إغلاق كل قنوات الحوار مع السلطة. (الفالوجي، 2002: 327-328) ويبرز من خلال مذكرات عماد الفالوجي الذي كان قيادياً بارزاً خلال فترة الدراسة أن هناك تياراً من قيادات الداخل كانت تسعى إلى التعامل مع السلطة كواقع ومستجد يجب التعاطي معه لحماية مؤسسات الحركة فيما كانت قيادة حماس في الخارج ترفض هذا التوجه وتحاول تحجيم أصحابه. (لمزيد من التفاصيل انظر الفالوجي، 2002: 328-337) وأن هذا التيار الذي يقوده عماد الفالوجي وسيد أبو مسامح في تلك الفترة كان يدعو إلى وقف العمليات العسكرية ضد إسرائيل في مناطق الحكم الذاتي

أو انطلاقاً منها. حيث برز هنا وضوح الخط العملي لدي قيادات الحركة في غزة الذين كانوا أول من عاني من قمع السلطة.(بوكاي، 2000: 176) ويمكن القول هنا: إن كلاً من السلطة وحركة حماس ضمت معتدلين وراديكاليين ولذلك غلبت حالة اللاسلم واللاحرب على العلاقة بين الطرفين، ومنع وجود المعتدلين لدى الطرفين من تطور المواجهة بين السلطة وحركة حماس إلى المواجهة الشاملة وحالة اللاعودة.

وقد شهدت العلاقة بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس بعض الاتصالات بين الجانبين من أجل تخفيف حدة التوتر بين الطرفين وحل بعض الإشكالات الميدانية. وكان اللقاء الأول الرسمي بين قادة من حركة حماس والرئيس عرفات قد تم في 1994/9/21م. حيث استقبل الرئيس عرفات وفداً من حركة حماس يضم محمود الزهار وإسماعيل هنية. وكان اللقاء فقط من أجل تهدئة الأجواء بين الطرفين على أثر الحادث الذي وقع في رفح بين أفراد من الأمن الوقائي وعناصر من حركة حماس؛ أي أن اللقاء كان بهدف حل إشكال ميداني بين الطرفين. وقد أكد الرئيس عرفات في اللقاء على الوحدة الوطنية و"أن الشعب واحد، ولا يمكن أن يتجزأ ونحن مع الديمقراطية الفلسطينية إلا أن القانون فوق الجميع". فيما أكد قادة حماس على الوحدة الوطنية "وأنه لن تكون هناك مشكلة ما بين حماس والسلطة الفلسطينية، وإذا ما وقعت بعض الإشكالات البسيطة بين الطرفين يعملان على حلها فوراً". (صحيفة النهار المقدسية: عدد 2683، 1994/9/22م، ص1، 7) وقد صرح الزهار أنه "لم يتطرق الحديث إلى أي موقف سياسي، فالمواقف السياسية للطرفين معروفه وثابتة". (صحيفة القدس:عدد 9005، 1994/9/23م، ص6) ومع ذلك فإن هذه الزيارة تشير إلى رغبة الرئيس عرفات في فتح صفحة من الحوارات والاتصالات بين الطرفين.

كما حدثت بين الطرفين لقاءات بوساطة عبد الله نمر درويش رئيس الحركة الإسلامية داخل الخط الأخضر وأحمد الطيبي عضو الكنيست العربي ومستشار الرئيس عرفات لتهدئة الأجواء بينهما إثر الصدامات بين السلطة وحركة حماس بتاريخ 1994/11/18م كما ورد سابقاً . ولكن هذه اللقاءات قد تمت تحت ضغط الاحتكاكات الميدانية ولم تكن نتيجة قناعات ولذلك لم تتطور إلى حوار شامل وجدي ينظم العلاقة بين الطرفين. فحركة حماس لم ترد الحرب أو مواجهة السلطة مواجهة مباشرة، ولم ترد في الوقت نفسه أن تتحاور مع السلطة أو تنسق معها. (الفالوجي، 2002: 302) وبالرغم من تشكيل لجنة مشتركة بين الطرفين عقب الحادث إلا أنها لم تتقدم بخطوات عملية، وافتقدت إلى برنامج عمل مثمر وبناء. (الوطن: عدد 2، 1994/12/15م، ص4) ولكن يبرز هنا محاولة الطرفين اللقاء والحوار بعد تصاعد التوتر في محاولة منهما للإبقاء عليه تحت السيطرة وعدم الوصول به إلى الصدام المفتوح والشامل بالرغم من وجود أطراف في السلطة ترغب بالمعالجة الأمنية والشاملة تجاه حركة حماس فقد قال العقيد محمد المصري مسؤول الإعلام

في جهاز المخابرات العامة: "في اليوم الذي وقعت فيه أحداث مسجد فلسطين لم ننجز سوى نصف العمل. كان يجب أن نستفيد من ذلك في قهر حماس، وإلقاء القبض على أعضائها. وبما أن الدم الفلسطيني قد سال كان يتعين أن نواصل، ولكن السلطة قد اختارت الحوار". (بوكاي، 2000: 149).

وقد ساهم حادث الشيخ رضوان، والعمليتين العسكريتين التي قامت بهما حركتي حماس والجهاد الإسلامي قرب مستوطنتي نتساريم وكفار داروم بتاريخ 1995/4/9م واللتين أوقعتا سبعة جنود إسرائيليين. وما تبع ذلك من إجراءات اعتقالية واسعة في صفوف الحركتين وقرار السلطة جمع السلاح في تصاعد التوتر بين حركة حماس والسلطة الفلسطينية. وبتاريخ 1995/4/11م وصف سيد أبو مسامح أحد قيادي حماس علاقة حركة حماس مع السلطة بأنها متوترة جداً ولكن الحركة غير معنية بحرب أهلية. وحمل سيد أبو مسامح السلطة الفلسطينية مسؤولية التوتر. (صحيفة النهار: عدد 2881، 1995/4/12م، ص1).

وبتاريخ 1995/4/14م وبسبب تصاعد حدة التوتر التقى قادة من حركة حماس وممثلين عن فصائل المعارضة وبوساطة حيدر عبد الشافي مع الرئيس عرفات، وعرضوا عليه مشروع إعلان مصالحة. يهدف إلى تجنب نشوء صراعات بين الفلسطينيين. ويدعو المشروع إلى فتح حوار بين حماس والسلطة الفلسطينية. (صحيفة النهار: عدد 2884، 1995/4/15م، ص1، 7) وقد دعا الرئيس عرفات بتاريخ 1995/4/14م حركة حماس إلى احترام اتفاق الحكم الذاتي الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل قبل القبول بأي هدنة معها. وأن اتفاق السلام وقع باسم منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد لكل الفلسطينيين وعلى كل المنظمات احترامه". (صحيفة النهار: عدد 2884، 1995/4/15م، ص1، 7) وقد أكد الرئيس عرفات بتاريخ 1995/4/16م في خطاب له بمناسبة تأبين جهاد الوزير _أبو جهاد_ "إلى الحوار الوطني على قاعدة الالتزام بما قررته منظمة التحرير الفلسطينية-الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني". (القدس: عدد 9209، 1995/4/17م، ص1) ولكن الزهار رد على تصريحات الرئيس عرفات برفض حركة حماس قبول الاتفاق الفلسطيني كشرط مسبق للتوصل إلى تفاهم مع السلطة الوطنية". (القدس: عدد 9209، 1995/4/17م، ص9).

وقد عقد لقاء آخر بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس بتاريخ 1995/4/17م وقد قال الزهار: "إن اللقاءات بين السلطة الفلسطينية وحماس تهدف إلى تهدئة الأوضاع المتوترة في قطاع غزة بعد الأحداث الأخيرة تمهيداً لتهيئة الأجواء من أجل عقد لقاءات رسمية مثمرة حيث إن ما تم لم يكن مفاوضات رسمية بين الجانبين". (صحيفة القدس: عدد 9211، 1995/4/19م، ص1) وقد صرح الناطق باسم الحركة إبراهيم غوشة "أن قبول الحركة بالمشاركة في حوار مع السلطة جاء

انسجاماً مع حرصها الدائم على مصلحة الشعب الفلسطيني ... وان حماس تضع شروطاً لإجراء حوار مع سلطة الحكم الذاتي تتمثل في وقف حملات الاعتقال والمداهمة، وإبطال الأحكام التعسفية الصادرة عن محكمة أمن السلطة وإلغاء قرار نزع سلاح المجاهدين، وتشكيل لجان تحقيق حقيقية ومحايدة للتحقيق في كل الممارسات التي تعرض لها الشعب منذ دخول الحكم الذاتي".(صحيفة الوطن:عدد 21، 1995/4/27م، ص1، 15) ونظراً لأجواء الحوار بين الطرفين فقد بدأت السلطة بالإفراج عن معتقلين من حركة حماس بتاريخ 1995/4/21م بعد توقيعهم على تعهد باحترام قوانين السلطة الفلسطينية. (صحيفة القدس: عدد 9213، 1995/4/21م).

ويبدو أن هذه اللقاءات التي هدفت إلى ترتيب العلاقة الثنائية بين الطرفين قد ساهمت في التوصل إلى موافقة حركة حماس على تجميد نشاطها العسكري. فقد أجاب الزهار حول سؤال وجه له حول مدى استعداد حماس للتنازل عن عملها العسكري مقابل الاتفاق مع السلطة بالقول: "قضية الجهاد المسلح هي قضية دينية لا يمكن التنازل عنها، ولكن ترشيد العمل العسكري بمعنى: كيف وأين ومتى هذه خاضعة للمسلمين للنظر بها". (صحيفة الوطن: عدد 24، 1995/6/29م، ص9) وقد شهدت الساحة الفلسطينية منذ شهر أغسطس 1995 جواً من التهدئة بعد الوصول وبضغط من السلطة الفلسطينية إلى هدنة استمرت حتى بداية 1996م لتهدئة الأجواء وإتاحة الفرصة للسلطة للانتشار في الضفة الغربية. حيث توقفت حركة حماس عن نشاطها العسكري لإنجاح الحوار الذي بدأ بين الطرفين. (بوكاي، 2000: السلام في 166) وقد أكد نبيل شعث وزير التخطيط والتعاون الدولي التوصل إلى هذه الهدنة في حديث صحفي مع صحيفة اليموند الفرنسية Le Monde الفرنسية بتاريخ 1996/3/5م. (انظر ترجمة الحديث الصحفي في مجلة الدراسات الفلسطينية 1996م).

وقد قاد هذا الهدوء إلى تشكيل لجنة في يونيو 1995م أطلقت على نفسها لجنة الحوار وهي تتكون من إسماعيل هنية وخالد الهندي وسعيد النمروطي وعبدالله مهنا للتوسط لإجراء حوار بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس. وقد أعلن هؤلاء بالرغم من كونهم من قيادات حماس بأنهم شخصيات إسلامية مستقلة يؤمنون بالحوار ويريدون أن يكونوا جسراً للحوار بين السلطة وحركة حماس مما يبرز وجود توجه حقيقي لدى بعض رموز الحركة في الداخل للحوار. وقد علق الزهار على تشكل هذه اللجنة بالقول: "لجنة الوساطة طرحت نفسها وسيطاً بين حماس والسلطة. وقُوبلت هذه اللجنة بالترحيب من قبل الطرفين ووضعت صيغة تصلح أرضية للتفاهم،وهناك نقاط خلافية أجلت للنظر فيها بمشاركة أطراف أخرى".(الوطن:عدد 24،29/6/ 1995م، ص9).

وعقدت اللجنة سلسلة اجتماعات تم من خلالها إعداد ورقة عمل للحوار والمصالحة بين السلطة وحركة حماس، وهددوا بأنهم سيعقدون مؤتمراً صحفياً ويفضحون أي طرف لا يستجيب

لهذه البادرة. وقد تطور الأمر عندما عرض حسن الترابي _ أمين عام الجبهة القومية الإسلامية_ التوسط بين الرئيس عرفات وحركة حماس. فسافرت لجنة الحوار إلى السودان لتهيئة الأجواء للحوار الشامل والتقوا بالترابي. وقد اتصل الترابي بقيادة حركة حماس في الخارج، ودعاهم إلى ضرورة فتح الحوار مع السلطة الفلسطينية وقال مشجعاً الحوار:"يجب أن تبقى حركة حماس قوية وعصا غليظة تحسب لها إسرائيل ألف حساب، ولكن في هذه المرحلة يجب أن تكون إلى جانب الأخ ياسر عرفات حتى يطمئن لها، وتكون الثقة المتبادلة". (الفالوجي، 2002: ص 390-391)

وقد تطورت المبادرة إلى التمهيد لعقد لقاء حواريا رسمياً بين الطرفين وعلى مستوى عالٍ بعد أن وافق كل من حركة حماس والسلطة على المبدأ. (صحيفة القدس: عدد 9275، 1995/6/25م، ص1) وتم لاحقاً الاتفاق على أن تلتقي وفود حماس من الداخل (قطاع غزة والضفة) مع وفدها من الخارج في الخرطوم أولاً للمشاورة وتنسيق الأمور ثم يتم لقاء وفد السلطة الفلسطينية. وكان من المقرر أن يشارك الرئيس ياسر عرفات بنفسه إذا حدث تقدم في القضايا العالقة. وقد رأس وفد حماس – رئيس المكتب السياسي للحركة، أما وفد حركة فتح فكان برئاسة سليم الزعنون. وكان اللقاء يهدف إلى التوصل إلى أسس راسخة تعزز الوحدة الوطنية الفلسطينية وبما يخدم المصالح العليا للشعب الفلسطيني وتحقيق أهدافه الوطنية. وكان من المقرر أن يبحث الحوار إمكانية مشاركة حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي، ومناقشة مسألة تجميد أو ضبط العمل العسكري ضد إسرائيل وإمكانية أن يكون هذا العمل منسجماً مع الوضع السياسي العام ومنح السلطة الفلسطينية الوقت الكافي لخوض مفاوضات عملية السلام. ولكن اللقاء الذي تم في الفترة ما بين 18-21 ديسمبر 1995م قد انفض دون الوصول إلى نتائج في القضايا التي كانت تريد السلطة أن تصل إلى قرارت مع حماس بشأنها. وقد تضمن نص البيان الختامي الذي صدر في القاهرة بتاريخ 1995/12/121م على اتفاق الطرفين على " التأكيد على ترسيخ الوحدة الوطنية على قاعدة التعددية السياسية، وتحريم الاقتتال، واعتماد مبدأ الحوار نهجاً حضارياً ووحيداً في التعامل بين مختلف الأطراف في الساحة. والتأكيد على تهيئة الأجواء من أجل تعميق الثقة والتعاون لتعزيز وحدة الصف الفلسطيني وصولاً لتحقيق الأهداف الوطنية. وتشكيل لجنة مشتركة لمعالجة المشكلات الطارئة". (الفالوجي، 2002:ص 420-421) ويمكن القول: إن اللقاء قد فشل بالرغم من تحقيق بعض الإنجازات مثل الاتفاق على مواصلة الحوار كعلاقة أساسية ما بين السلطة وحركة حماس. حيث إن حركة حماس قد احتفظت بمواقفها تجاه القضيتين محور اللقاء مع عدم إجبار أحد على مقاطعة الانتخابات، وعدم التشويش على مجرى الانتخابات. (الفالوجي، 2002: ص421) .

وقد أثبت عدم نجاح اللقاء كبر الفجوة ومدى التباين في وجهات النظر بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس حول العمليات العسكرية والانتخابات. حيث رفضت حركة حماس رفضاً مطلقاً

خوض الانتخابات المقرر أجراؤها في 20 يناير 1996م لانتخاب رئيس للسلطة الوطنية الفلسطينية وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني على اعتبار أن هذه الانتخابات تأتي ضمن اتفاقيات أوسلو. ولكن بالرغم من معارضة حركة حماس ومقاطعتها للانتخابات فإنها لم تستخدم العنف لإفشالها. (مذكرة صادرة عن حركة المقاومة الإسلامية حماس بتاريخ 1996/1/16م).

ولكن اختلطت الأوراق ثانية حيث أقدمت إسرائيل على اغتيال يحي عياش أبرز قادة كتائب عز الدين القسام بتاريخ 1996/1/2م وذلك بتفجير عبوة ناسفة زرعت في جهاز الهاتف المحمول الذي يستخدمه في منزل كان يختبئ به في منطقة جباليا. ولم يطل الأمر حتى نفذت حركة حماس تهديداتها بالثأر لمقتله وذلك بسلسلة عمليات وتفجيرات نفذها جناحها العسكري في وسط القدس وعسقلان وتل أبيب في 24/ فبراير و4/ مارس 1996م. وهو ما أعاد العلاقة بين السلطة وحركة حماس إلى الوراء كثيراً. (الحروب، 1996م: 121-122).

رابعاً- نتائج الدراسة:

- إن العلاقة بين السلطة وحركة حماس قد سادها التوتر وانعدام الثقة بين الطرفين.
- إن الحوار الذي تم بين الطرفين معظم فترة الدراسة كان بالأساس من أجل فك إشكالات محلية ولم يرتق إلى حوار جدي كخيار استراتيجي سوى مرة واحدة في القاهرة. وفشل اللقاء بسبب الهوة الواسعة بين الطرفين، وإصرار كل طرف على مواقفه.
- إن السلطة الفلسطينية قد اعتمدت في مواجهة حركة حماس الحل الأمني بالدرجة الأولى مع عدم ترك خيارات الاحتواء وفتح باب الحوار.
- اعتمدت حركة حماس على قوتها التنظيمية و الجماهيرية في مواجهة إجراءات السلطة.
- بالرغم من حرص الطرفين على عدم وصول الأمور بينهما إلى الصدام المباشر فقد شهدت فترة الدراسة صدامات ميدانية متفرقة بين عناصر حماس وقوات الأمن الفلسطينية وكان أشدها بالطبع صدام مسجد فلسطين بتاريخ 1995/11/18م.
- إن حركة حماس قد سعت إلى إفشال الاتفاقيات الموقعة بين السلطة وإسرائيل من خلال الاستمرار في المقاومة متجاهلة المستجدات السياسية. وبقيت حركة حماس حبيسة خطابها السياسية والإعلامي والعسكري.
- إن السلطة الفلسطينية أرادت أن تبقى معارضة حركة حماس لاتفاق أوسلو والسلطة ضمن إطار المعارضة والعمل السياسي فقط.
- إن كلاً من السلطة (التي تستند على حركة فتح) وحركة حماس يتمتعان بتأييد جماهيري لا يستهان به على الأرض، وبالتالي فإن حسم الخلاف بينهما لا يكون بإقصاء طرف دون آخر أمنياً أو سياسياً بل من خلال عملية ديمقراطية سليمة تحتكم لصناديق الاقتراع.

قائمة المصادر والمراجع

1. بوكاي، لوتيسيا، 2000: عنف السلام في غزة، ترجمة حليم طوسون، ط1، دار العالم الثالث، القاهرة.
2. بيان حركة المقاومة الإسلامية حماس وبدون تاريخ ووزع في أواخر سنة 1993م. توجد نسخة منه بحوزة الباحث.
3. بيان حركة المقاومة الإسلامية "حماس" بتاريخ 1994/6/12م تحت عنوان "هذا موقفنا وهذه هي ، إستراتيجيتنا، حماس تكرر رفضها المبدئي والمطلق للمشاركة في سلطة الحكم الذاتي.
4. بيان حركة المقاومة الإسلامية "حماس- فلسطين" تحت عنوان "إلى متى ستستمر معاناة جماهيرنا؟ هذا ما لم.
5. ينتظره الشعب !!!" ويعتقد أنه صادر في أكتوبر 1994م. توجد نسخة بحوزة الباحث.
6. بيان صادر عن حركة المقاومة الإسلامية حماس بتاريخ 1994/10/11م.
7. بيان حركة المقاومة الإسلامية حماس: بتاريخ 1994/10/26م تحت عنوان: " هذا طريقنا وهذا منهجنا.
8. بيان حركة المقاومة الإسلامية حماس بتاريخ 1994/11/29م.
9. بيان حركة المقاومة الإسلامية حماس بتاريخ 1995/1/3م وحمل عنوان "نداء إلى أفراد الشرطة الفلسطينية ، يا أبناء شعبنا في شرطة الحكم الذاتي.
10. بيان حركة المقاومة الإسلامية حماس بتاريخ 1995/1/9م.
11. بيان حركة المقاومة الإسلامية حماس بتاريخ 1995/4/11م تحت عنوان "على أجهزة أمن السلطة أن تتوقف فوراً عن اللعب بالنار وانتهاك المحرمات الوطنية والخطوط الحمراء".
12. بيان حركة المقاومة الإسلامية حماس بتاريخ 1995/6/23م تحت عنوان "أين الأمن الفلسطيني، بعد الشهيد محمود الخواجا من سيكون الضحية المقبل".
13. بيان حركة المقاومة الإسلامية "حماس" بتاريخ 1995/7/1م تحت عنوان "لقد بلغ السيل الزبى على سلطة القمع الذاتي أن توقف ممارساتها البشعة فوراً، وقبل فوات الأوان، لا بديل عن إطلاق سراح الشيوخ فوراً".

14. بيان صحافي صادر عن مركز غزة للحقوق والقانون بتاريخ 1995/4/18م تحت عنوان "مركز غزة للحقوق والقانون يبدي قلقاً متزايداً تجاه ما يجري داخل محكمة أمن الدولة العليا".

15. بيان الفصائل الوطنية والإسلامية الموجه لعون الشوا - رئيس المجلس البلدي المعين- الصادر بتاريخ 1994/7/20م.

16. بيان قيادة الأمن العام الفلسطيني إلى الشعب الفلسطيني الكريم بتاريخ 1994/5/18م، وموقع من قبل اللواء نصر يوسف مدير الأمن العام.

17. بيان كتائب عز الدين القسام-الجناح العسكري لحركة حماس بتاريخ 1994/9/19م.

18. بيان كتائب عز الدين القسام بتاريخ 1994/10/12م.

19. بيان كتائب عز الدين القسام بتاريخ 1994/10/15م.

20. بيان كتائب عز الدين القسام-الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية حماس، 1994/12/25م.

21. بيان كتائب الشهيد عز الدين القسام بتاريخ 1995/2/17م وتحت عنوان "موسى عرفات يقود القطاع إلى حرب أهلية".

22. بيان مدير الأمن العام الفلسطيني اللواء نصر يوسف بتاريخ 1994/5/28م.

23. بيان مدير الأمن العام الفلسطيني بتاريخ 1994/8/19م.

24. تعميم صادر عن مديرية الشرطة بتاريخ 1994/9/9م. و يوجد نسخة من القرار في أرشيف الباحث.

25. الجرباوي، علي، 1993: حماس مدخل الإخوان المسلمين إلى الشرعية الدولية، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 13، ص73-74.

26. الحروب، خالد، 1996: حماس الفكر والممارسة السياسية، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

27. الحمد، جواد، 1997: مشاريع التسوية السلمية للصراع العربي- الإسرائيلي وعملية السلام في الشرق الأوسط في المدخل للقضية الفلسطينية، ط1، إصدار مركز دراسات الشرق الأوسط، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان.

28. حمد، غازي: نداء إلى السلطة الفلسطينية بين نزع السلاح ونزع الثقة، صحيفة الوطن، عدد 20، 1995/4/20م، ص8.

29. الحيدري، نبيل، 1993م: منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس الصراع في شأن النفوذ، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 13، ص115-127.

30. خطة مواجهة حركة حماس شباط 1995م: خطة سرية تسربت إلى وسائل الإعلام.

31. دعوة حركة حماس لمهرجان عماد عقل بتاريخ 1994/11/24م (توجد بحوزة الباحث نسخة من الدعوة).

32. دعوة لأبناء حركة التحرير الوطني فتح تم توزيعها في جميع مناطق قطاع غزة بتاريخ 1994/11/20 لحضور مهرجان التأييد للرئيس عرفات.(توجد نسخة بحوزة الباحث).

33. ديوان الفتوى والتشريع (د. ت): مجموعة التشريعات الفلسطينية من عام 1994-1998م، مجلد 2، مطبعة النصر، نابلس.

34. ديوان الفتوى والتشريع (د.ت) : الوقائع الفلسطينية-الجريدة الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية، العدد الأول.

35. سليمان، داوود، 1995: ط1، إصدار مركز دراسات الشرق الأوسط، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان.

36. صافي، خالد، 2005: موقف الشيخ أحمد ياسين من الهدنة مع الكيان الصهيوني: مؤتمر الإمام الشهيد أحمد ياسين، ج2، الجامعة الإسلامية، ص1176-1214.

37. صحيفة الحياة: حديث صحفي لزعيم حركة حماس الإسلامية في فلسطين (الشيخ أحمد ياسين) أجري الحديث بمساعدة من معتقلين مقربين إلى الشيخ ياسين، لندن، 1995/2/23م.

38. صحيفة صوت الحق والحرية: "إفادة معتقل تعرض للتعذيب داخل سجن السرايا من قبل مخابرات الحكم الذاتي، الجمعة 1995/6/9م.

39. صحيفة صوت الحق والحرية: مذكرة حول انتهاكات سلطة الحكم الذاتي في قطاع غزة للمساجد ودور العبادة، الجمعة 1995/6/9م.

40. صحيفة القدس: عدد 8727، 1993/12/25م، ص1.

41. صحيفة القدس: عدد 8966، 1994/8/15م، ص1.

42. صحيفة القدس: عدد 8967، 1994/8/16م، ص1، 22.

43. صحيفة القدس: عدد9005، 1994/9/23م، ص4.

44. صحيفة القدس:عدد 9005، 1994/9/23م، ص6.

45. صحيفة القدس: عدد 9009، 1994/9/27م، ص1.

46. صحيفة القدس: بيان للناطق الإعلامي لقوات الأمن والشرطة الفلسطينية، 1994/10/24م، ص1،22.

47. صحيفة القدس: 9203، 1995/4/11م، ص6.

48. صحيفة القدس: عدد 9209، 1995/4/17م، ص1، ص19.

49. صحيفة القدس: عدد 9209، 1995/4/17م، ص9.

50. صحيفة القدس: عدد 9211، 1995/4/19م، ص1.

51. صحيفة القدس: عدد 9213، 1995/4/21م.

52. صحيفة القدس: عدد 9275، 1995/6/25، ص1.

53. صحيفة القدس: عدد 9276، 1995/6/26م، ص1، 18.

54. صحيفة النهار المقدسية، عدد 2639، 1994/7/2م، ص1.

55. صحيفة النهار المقدسية: عدد 2640، 1994/7/3م، ص7.

56. صحيفة النهار المقدسية: عدد 2644، 1994/7/7م، ص5.

57. صحيفة النهار المقدسية: عدد 2645، 1994/7/8م، ص3.

58. صحيفة النهار المقدسية: عدد 2648، 1994/7/11م، ص1.

59. صحيفة النهار المقدسية: عدد 2651، 1994/7/14م.

60. صحيفة النهار المقدسية: عدد 2653، 1994/7/16م.

61. صحيفة النهار المقدسية: 1994/7/17م، عدد 2654، ص3.

62. صحيفة النهار المقدسية: عدد 2654، 1994/7/17م، ص8.

63. صحيفة النهار المقدسية: عدد 2658، 1994/7/21م، ص8.

64. صحيفة النهار المقدسية: عدد 2683، 1994/9/22م، ص7،1.

65. صحيفة النهار المقدسية: عدد 2739، 1994/11/20م، ص1.

66. صحيفة النهار المقدسية: عدد 2881، 1995/4/12م، ص1.

67. صحيفة النهار: عدد 2884، 1995/4/15م، ص1، 7.

68. صحيفة الوسط (الملحق الأسبوعي لصحيفة الحياة): من رسائل الشيخ أحمد ياسين من سجن كفار يونا إلى قيادة الحركة وأبنائها، لندن، العدد 92، 1993/11/11م، ص 12-17.

69. صحيفة الوطن: عدد 1، 1994/12/8م، ص1.

70. صحيفة الوطن: عدد2، 1994/12/15م، ص2.

71. صحيفة الوطن: عدد 2، 1994/12/15م، ص4.

72. صحيفة الوطن: عدد 4، 1994/12/29م، ص1، ص15.

73. صحيفة الوطن: عدد 20، 1995/4/20م، ص2.

74. صحيفة الوطن:عدد 21، 1995/4/27م، ص1، 15.

75. صحيفة الوطن: عدد 23، 1995/5/9م، ص4.

76. صحيفة الوطن: الوطن تلتقي بالدكتور محمود الزهار أحد قادة الحركة الإسلامية، عدد 24، 1995/6/29م، ص 9.

77. صحيفة الوطن: عدد 24، 1995/6/29م، ص15.

78. صحيفة الوطن:عدد 25، 1995/7/20، ص3.

79. صحيفة الوطن: 1995/10/19م، ص16.

80. صحيفة الوطن: عدد 34، 1995/11/30م، ص15.

81. عبد القادر، محمود، 1995م: الوظيفة في التعليم تخضع لمديرية التعليم أم لأجهزة الأمن؟ صحيفة الوطن، عدد 28، ص7.

82. الفالوجي، عماد، 2002: دروب الأشواك ، حماس.. الانتفاضة.. السلطة، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

83. فلسطين المسلمة، 1988: ، لندن، السنة 6، العدد 5، ص17-19.

84. لقاء الباحث مع الصحافي طاهر شريتح بتاريخ 1994/10/22م.

85. لقاء الباحث مع الصحافي طاهر النونو بتاريخ 1995/5/4م.

86. لقاء الباحث مع الصحافي عماد الإفرنجي بتاريخ 1994/11/27م، ولقاء آخر للباحث مع الصحافيين الإفرنجي والمشهراوي بتاريخ 1995/4/16م.

87. لقاء الباحث مع محسن أبو عيطة _أحد مسؤولي الجمعية _ بتاريخ 1994/8/18م، لقاء الباحث مع علاء حسن الجعفراوي مدير الجمعية بتاريخ 2/ يناير 1995م.

88. مجلة الدراسات الفلسطينية، 1993: محضر لقاء الخرطوم بين ممثلين عن حركة فتح وحماس، العدد ص128-145.

89. مجلة الدراسات الفلسطينية 1996: حديث صحفي لوزير التخطيط والتعاون الدولي نبيل شعث يؤكد فيه أن الجناح العسكري لحركة حماس ينفذ أوامر تأتي من الخارج،عدد 26، ص210-211.

90. مجلة فلسطين المسلمة، 1994م: مقابلة مع الشيخ أحمد ياسين في سجنه، العدد التاسع، السنة الثانية عشر، سبتمبر 1994م، ص15.

91. مذكرة صادرة عن حركة المقاومة الإسلامية حماس حول انتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود بتاريخ 1996/1/16م.

92. مرعي، مصطفى، 1995: الحق في حرية التجمع: استطلاع لموقف السلطة الفلسطينية، مؤسسة الحق، رام الله، 1995م، ملحق رقم 1

93. مصطفى، أسامة، 1994: الاعتقالات مقدمة مبكرة لعلاقة متفجرة هل يقطع عرفات شعرة معاوية مع حركة حماس؟، مجلة فلسطين المسلمة، العدد التاسع، السنة الثانية عشرة، ص14.

94. المكتب الإعلامي: وثائق حركة المقاومة الإسلامية، سلسلة بيانات الحركة، ص122، 130.

95. منظمة التحرير الفلسطينية، 1990: لكي لا تضيع الحقيقة ردنا على الحماسيين، أوراق فلسطين الثورة، عدد 15، ط1، مؤسسة بيسان للصحافة والنشر، نيقوسيا.

96. منظمة التحرير الفلسطينية،(بدون تاريخ نشر): اتفاقية قطاع غزة أريحا، ترجمة رسمية معتمدة، دار الطيف للمطبوعات، القاهرة.

97. منظمة التضامن الدولي لحقوق الإنسان في ديسمبر 1994م تحت عنوان "تقرير حول أحداث يوم الجمعة 1994/11/18م" (توجد نسخة بحوزة الباحث).

98. مؤسسة الحق(القانون من أجل الإنسان): رام الله، إفادات رقم 4292، 4293، 4297، 4298.

99. مؤسسة الحق: معلومات رقم 94/127 .

100. ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس: 1988/8/18.

101. النواتي، مهيب، 2002: حماس من الداخل، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، غزة.

102. وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا": بيان صادر عن مجلس الوزراء في السلطة الوطنية الفلسطينية، 1994/11/19م. ويوجد بحوزة الباحث كسف بأسماء واحد وثلاثين معتقلاً تم الإفراج عنهم، والكشف صادر عن جهاز المخابرات العامة وتم توزيعه في حينه على وكالات الأنباء والمكاتب الصحفية.